برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 6-2011/6/10

مسائل التسيير والإدارة

البند 13 من جدول الأعمال

التقرير الأمني لبرنامج الأغذية العالمي

للعلم*

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2011/13-E/Rev.1
12 May 2011
ORIGINAL: ENGLISH

* وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلا إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديداً قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير شعبة خدمات الأمن ومنسق شؤون الأمن في **البرنامج**: السيد M. Lorentzen رقم الهاتف:2343 -066513

محلل الأمن، شعبة خدمات الأمن: السيدة N. Goltsova رقم الهاتف:3229 -066513

يمكنكم الاتصال بالسيدة I. Carpitella، المساعدة الإدارية لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (2645-066513).

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بالوثيقة المعنونة "التقرير الأمني لبرنامج الأغذية العالمي" (WFP/EB.A/2011/13-E/Rev.1).

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

تمهيد من المدير التنفيذي

1- في عام 2010، وللمرة الأولى منذ خمس سنوات، لم تقع أي وفيات في صفوف موظفي **البرنامج** بفعل أعمال العنف خلال قيام هؤلاء الموظفين بتأدية مهمتهم في مكافحة الجوع. وكان هذا حدثاً باعثاً على الارتياح على وجه الخصوص بعد الألم الذي وسم عام 2009 حينما قضى تسعة من الموظفين نحبهم واستُهدف **البرنامج** خصيصاً في هجوم انتحاري في إسلام أباد.

2- ويشكل هذا، إلى جانب انخفاض عدد المصابين من الموظفين أيضاً نتيجة أعمال العنف من خمسة عشر مصاباً عام 2009 إلى ستة مصابين عام 2000، حافزاً لنا على المضي قدماً في تنفيذ تدابير فعالة لإدارة المخاطر الأمنية في ظل ظروف معقدة، مثل تلبية متطلبات المعايير الدنيا للأمن التشغيلي، وتركيب وحدات التعقب الساتلي، والنهوض بالتوعية والتدريب الأمنيين.

3- على أن عدم حدوث وفيات لا يعني أن هناك انخفاضاً في مستوى التهديدات الأمنية التي تواجه موظفي **البرنامج**. ففي عام 2010 وصل عدد الحوادث التي تعرض لها موظفو **البرنامج** وممتلكاته إلى 785 حادثاً، أي بزيادة قدرها 27 في المائة عما كان عليه الحال في العام الفائت، وهو أعلى رقم يُسجل منذ البدء بحفظ سجلات الحوادث عام 2005.

4- ويحلل هذا التقرير الحوادث الأمنية التي واجهت موظفي **البرنامج** وعملياته، وكذلك الحوادث التي تعرض لها المتعاقدون والشركاء. ومع الأسف فقد قُتل ستة من موظفي المتعاقدين العاملين في خدمة **البرنامج** وأصيب اثنان وعشرون آخرون بجراح خلال تسليمهم للمساعدات الإنسانية الحيوية في العام الماضي.

5- كما يوفر التقرير عرضاً عاماً للأنشطة الأمنية الميدانية **للبرنامج** وللتحسينات المتخذة في إطار نهج لا "برنامج دون أمن" و "لا أمن دون موارد".

6- وعلى سبيل المثال، وبحلول نهاية عام 2010، بلغت نسبة مكاتب **البرنامج** الممتثلة للمعايير الدنيا للأمن التشغيلي 92 في المائة، وتم تركيب 950 وحدة تعقب ساتلي توفر الرصد الفوري إلى جانب إطلاق نذير صامت في قرابة 12 بلداً. وبفضل هذا التحسين أمكن استرداد خمس مركبات في السودان.

7- على أن بمقدورنا أن نفعل المزيد في هذا الشأن وسنواصل القيام بالمزيد بحيث نكفل المجاراة بين مسؤوليتنا عن حماية الموظفين الميدانيين من جهة والتزام هؤلاء الموظفين بالكفاح ضد الجوع في مختلف أرجاء العالم.

Josette Sheeran

جوزيت شيران
المدير التنفيذي

معلومات أساسية

8- واصلت ظواهر انعدام الأمن عام 2010 إلحاق الضرر بموظفي **البرنامج** وعملياته في العديد من المواقع التي شهدت في الكثير من الأحيان تهديدات ناجمة عن التطرف، والنزاع المسلح، والاضطرابات الأهلية، والإجرام. ويتعرض موظفو **البرنامج** ووكالات الأمم المتحدة الأخرى عند قيامهم بأنشطة إنسانية بالغة الأهمية، وفي بيئات محفوفة بتهديدات شديدة في الغالب، إلى أخطار جسيمة. وقد أعرب الأمين العام في تقريره المعنون "سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها" (A/65/344) الذي رفعه إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، عن قلقه العميق بشأن الاتجاه الطويل الأمد للاستهداف المتعمد لموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وجدد الأمين العام دعوته إلى الدول الأعضاء للتقيد بالمبادئ المتفق عليها دوليا بشأن حماية هؤلاء الموظفين والأفراد.

9- ويعتبر التقرير الحالي استكمالاً لتقرير الأمين العام، ويوفر معلومات محدَّثة عن التهديدات التي تواجه أمن وسلامة موظفي **البرنامج** وممتلكاته وموظفي الشركاء والمتعاقدين الذين يدعمون عملياته، والجهود التي تبذلها وحدات الأمن الميداني في **البرنامج** للتصدي للتحديات الأمنية التي تعترض طريق تنفيذ **البرنامج** لأنشطته. ويتضمن التقرير تحليلاً مفصلاً للحوادث الأمنية التي تعرض لها موظفو **البرنامج** وممتلكاته وموظفو الشركاء/المتعاقدين المنخرطين في عملياته عام 2010. ويستند التحليل إلى تقارير الحوادث المهمة التي وردت إلى شعبة الأمن الميداني في **البرنامج**.

الحوادث الأمنية التي تعرض لها موظفو البرنامج وممتلكاته وموظفو شركاء البرنامج

10- وصل عدد الحوادث الأمنية الهامة التي تعرض لها موظفو **البرنامج** وممتلكاته التي تم الإبلاغ عنها عام 2010 إلى 785 حادثاً. وهذا هو أعلى رقم يُسجل منذ أن بدأ **البرنامج** بتدوين وتحليل الحوادث الأمنية عام 2005 حينما بلغ عدد الحوادث 413 حادثاً؛ كما أنه يشكل زيادة بنسبة 27 في المائة عما كان عليه الحال عام 2009 (الشكل 1). ووقع 133 حادثاً آخر أيضاً أصاب المتعاقدين والشركاء الذين يدعمون عمليات **البرنامج** عام 2010. وشكلت الحوادث المرتبطة بالعمل والبالغة 553 حادثاً نسبة 70 في المائة من مجموع الحوادث التي شملت موظفي **البرنامج** وممتلكاته، كما أنها مثّلت زيادة بنسبة 24 في المائة عن عام 2009. وبشكل عام فإن الأرقام تؤكد الاتجاه المتزايد باطراد للحوادث في السنوات الأخيرة.[1]

11- ومع أن العدد الإجمالي للحوادث التي تعرض لها موظفو **البرنامج** وممتلكاته ومقاولوه وشركاؤه كان عام 2010 أعلى منه في أي عام آخر، فقد كانت هناك ديناميات إيجابية تتعلق بعدد الحوادث الأمنية الجسيمة التي أسفرت عن وقوع وفيات أو إصابات أو عمليات اختطاف.

[1] ترد جميع الأرقام في الملحق. ويعرض الجدول الحوادث الأمنية المهمة التي أصابت موظفي **البرنامج** وممتلكاته عام 2010؛ أما الشكل 5 فيعرض التوزيع الإقليمي للحوادث المذكورة عام 2010؛ بينما يوضح الشكل 16 اتجاهات الحوادث الأمنية منذ عام 2005 وحتى عام 2010 بحسب العدد والنوع.

الحوادث الأمنية حسب النوع

⇦ *وفيات الموظفين*

12- لم تقع أية حوادث وفيات في صفوف الموظفين العاملين نتيجة لأعمال عنف وذلك للمرة الأولى منذ عام 2005. ويشكل ذلك تحسناً ملموساً بالمقارنة مع عام 2009 حين شهد **البرنامج** تسع وفيات من هذا النوع والذي كان الرقم الأعلى لهذه الحالات على الإطلاق. ومع الأسف فقد قضت المساعدة الإدارية Bertine Laroque نحبها في زلزال هايتي. كما قُتل في هايتي أيضا المساعد اللوجستي Francois Dartilus في حادث إجرامي حينما كان خارج العمل علماً بأن لا صلة لهذا الحادث بوظيفته في **البرنامج**. وتوفي ثلاثة من الموظفين نتيجة حوادث سير.

⇦ *إصابات الموظفين*

13- كان هناك انخفاض ملحوظ في عدد الموظفين المصابين أثناء تأديتهم لعملهم نتيجة أعمال العنف. إذ وقعت 6 حوادث من هذا النوع بالمقارنة مع 15 حادثاً عام 2009، وهو ما يمثل هبوطاً بنسبة 60 في المائة. وجُرح ثمانية من الموظفين في أعمال عنف حينما كانوا خارج العمل، بما في ذلك أحد موظفي المقر الرئيسي.

الجدول 1: عدد موظفي البرنامج القتلى أو المصابين، بسبب أعمال العنف

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
وفيات	–	–	4	4	9	–
إصابات	9	2	5	17	23	14

⇦ *وفيات وإصابات المتعاقدين*

14- ما يزال المتعاقدون عرضة لأعمال العنف أثناء دعمهم لعمليات **البرنامج** في ظل الظروف الخطرة. وقد قتل ستة من موظفي الشركات المتعاقدة مع **البرنامج** نتيجة أعمال العنف: اثنان منهم في السودان، وواحد في كل من أفغانستان وكينيا والفلبين والصومال. ويماثل هذا الرقم ما شهده عام 2009. غير أن الحوادث التي تعرض فيها موظفو المتعاقدين والشركاء لإصابات نتيجة أعمال العنف زادت بنسبة 100 في المائة، وذلك من 11 حادثاً عام 2009 إلى 22 حادثاً عام 2010.

الجدول 2: المتعاقدون الذين قتلوا أو أصيبوا بسبب أعمال العنف أثناء تقديم خدمات للبرنامج

	2008	2009	2010
وفيات	13	6	6
إصابات	5	11	22

⇦ *عمليات نقل الموظفين نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية*

15- تم إطلاق 19 عملية لنقل الموظفين خلال عام 2010 نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية: أربع منها في السودان؛ وثلاث في الصومال؛ وثلاث في اليمن؛ واثنتان في أفغانستان؛ وواحدة في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وغينيا وهايتي وماينمار والنيجر وباكستان. وبصفة عامة فإن عدد هذه العمليات يتسق مع ما كان عليه الحال عام 2009.

⇦ *الاحتجاز والتحرش*

16- شهد عام 2010 تسجيل 66 حادثاً من حوادث الاحتجاز والتحرش؛ وشملت هذه الحوادث 101 من الموظفين، منهم نسبة 95 في المائة من الموظفين المحليين و5 في المائة من الموظفين الدوليين. ومن بين العدد الإجمالي للحوادث كان هناك 36 حادثاً يتعلق بالعمل وشمل 38 موظفاً. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 14 في المائة عن عام 2009، وهو يتماشى مع الاتجاه التصاعدي عموماً منذ عام 2005. وكانت الأجهزة العسكرية والأجهزة القائمة بإنفاذ القانون مسؤولة عما نسبته 95 في المائة من عمليات الاحتجاز والتحرش المتعلقة بالعمل التي تعرض لها موظفو **البرنامج**. وشهدت السودان العدد الأعلى من الحوادث التي انخرطت فيها جهات حكومية والذي بلغ 13 حادثاً، وتلتها إثيوبيا بـ 8 حوادث. وتمت تسوية كل هذه الحالات وأُطلق سراح الموظفين المحتجزين في غضون ساعات أو أيام.

⇦ *اللصوصية والإجرام*

17- ظل الإجرام من بين التهديدات البارزة التي تعرض لها موظفو **البرنامج** وممتلكاته عام 2010: إذ وصل عدد الحوادث الإجرامية المبلَّغ عنها إلى 287 حادثاً بالمقارنة مع 197 حادثاً عام 2009، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 47 في المائة. وشكلت الحوادث الإجرامية نسبة 37 في المائة من مجموع الحوادث الأمنية التي أصابت موظفي **البرنامج** وممتلكاته عام 2010، بما يمثل اتساقاً تناسبياً مع عام 2009 حينما بلغت النسبة المناظرة 32 في المائة. وفي عام 2010 وقعت نسبة 63 في المائة من الحوادث الإجرامية، أي 181 حادثاً، في سياقات العمل.

18- وكان موظفو **البرنامج** وممتلكاته هدفاً لـ 131 حادثاً للسلب، و101 حادث للسرقة، و35 حادثاً للسطو. وشملت أنواع الجرائم الأخرى المسجلة 17 حادث اعتداء إجرامياً و7 حوادث لسرقة المركبات. وشكلت عمليات السلب المسلح الجانب الأعظم من الحوادث الإجرامية التي أصابت الممتلكات في الميدان، بينما شكلت عمليات السطو القسم الأكبر من هذه الحوادث في المقر الرئيسي. وقد انخفض عدد عمليات سرقة مركبات **البرنامج** على مدى السنوات الثلاث الماضية بفضل تدابير التخفيف المتخذة مثل تركيب نظام عالمي خاص لتحديد الموقع بهدف تعقب المركبات. ففي عام 2008 وصل عدد هذه الحوادث إلى 17 حادثاً، وانخفض إلى 8 حوادث عام 2009، ثم إلى 7 حوادث عام 2010.

⇦ *الاستيلاء على ممتلكات البرنامج وتقييد نفاذه*

19- شهد عام 2010 تسجيل 12 حادثاً من حوادث الاستيلاء على ممتلكات **البرنامج**، أو احتجازها، أو مصادرتها: منها 4 حوادث في الصومال و5 حوادث في السودان. ووقع خمس من حوادث منع النفاذ خلا ل تنفيذ أنشطة **البرنامج**.

التوزيع الجغرافي للحوادث الأمنية

20- تتسق بيانات عام 2010 بشأن التوزيع الجغرافي للحوادث الأمنية مع نظيراتها في السنوات السابقة: فقد وقعت الغالبية العظمى من مجموع الحوادث التي تعرض لها موظفو **البرنامج** وممتلكاته والمتعاقدون معه في أفريقيا التي شهدت 549 حادثاً، وتلتها آسيا بـ 113 حادثاً. وتشكل حوادث أفريقيا نسبة 70 في المائة من مجموع الحوادث التي تعرض لها **البرنامج** على مستوى العالم.

⇦ *أفريقيا*

21- يقع ثلاثة من البلدان الخمسة التي شهدت أكبر عدد من الحوادث الأمنية عام 2010 في أفريقيا، وهي السودان (178 حادثاً)، والصومال (48 حادثاً)، وإثيوبيا (44 حادثاً)، علماً بأن كل هذه البلدان الثلاثة شهدت زيادة عامة في عدد

الحوادث عما كان عليه الحال عام 2009. وفي عام 2010 سُجلت زيادة بنسبة 150 في المائة في الحوادث في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالمقارنة مع العام السابق الذي وقع فيه 16 حادثاً، في حين حدث انخفاض بنسبة 42 في المائة في الحوادث في ليبيريا التي وصل عددها في السنة الفائتة إلى 33 حادثاً، وهو ما أدى إلى خروج هذا البلد من قائمة البلدان الخمسة الكبرى في أفريقيا من حيث عدد الحوادث الأمنية. وحدثت زيادات شاملة في السودان وإثيوبيا والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا، مما أسهم في الزيادة الإجمالية البالغة 29 في المائة في عدد الحوادث المسجلة في أفريقيا.

22- كما عانى المتعاقدون والشركاء المنخرطون في عمليات **البرنامج** من زيادة عامة في عدد الحوادث الذي وصل إلى 82 حادثاً، أي زيادة قدرها 16 في المائة عن العدد المسجل عام 2009 والبالغ 70 حادثاً. ومن بين الحالات الست لوفيات المتعاقدين التي حدثت أثناء العمل نتيجة أعمال العنف كانت هناك أربع حالات في أفريقيا.

السودان

23- ما تزال السودان هي البلد الذي يشهد، وللسنة السادسة على التوالي، أعلى عدد من الحوادث المبلَّغ عنها. ويشكل عدد الحوادث التي أصابت موظفي **البرنامج** وممتلكاته عام 2010 والبالغ 178 حادثاً زيادة بنسبة 52 في المائة عما كان عليه الحال عام 2009. وبصفة عامة فإن نسب التوزيع الإقليمي للحوادث عام 2010 تتسق مع النسب النظيرة عام 2009 حيث بلغت 7:3:1 في المناطق الوسطى والشرقية والمناطق الثلاث، ودارفور، وجنوب السودان على التوالي.

24- كما سجلت السودان معظم الحوادث التي شملت المتعاقدين والشركاء حيث وصل عددها إلى 35 حادثا. ومن بين هذه الحوادث 21 حادثاً، أي 60 في المائة، في جنوب السودان؛ و11 حادثاً، أي 31 في المائة في دارفور؛ وثلاثة حوادث، أي 9 في المائة، في المناطق الوسطى والشرقية والمناطق الثلاث. وبالمقارنة مع عام 2009 فقد زادت نسبة استهداف المتعاقدين زيادة بسيطة بنسبة 9 في المائة.

25- وعلى غرار عام 2009 فإن الجانب الأكبر (63 في المائة) من الحوادث الأمنية في السودان وقع في جنوب السودان. ووصل عدد الحوادث المسجلة عام 2010 إلى 112 حادثاً، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 81 في المائة عن نظيره عام 2009 الذي بلغ 62 حادثاً. ولكن على الرغم من العدد المرتفع الاستثنائي للحوادث في الإقليم فإنه لم تكن هناك أية حالات وفيات أو إصابات نتيجة العنف.

26- وثمة عاملان أسهما على ما يبدو في ذلك وهما: 1) تحول في طوبوغرافيا النزاع؛ 2) تعزيز التغطية الأمنية **للبرنامج** في الإقليم. وفي عام 2010 كان هناك انخفاض ملحوظ في القتال بين القبائل، حيث ركز السكان على العمليات السياسية التي مهدت للاستفتاء. وفي أعقاب الانتخابات العامة السودانية ثم الاستفتاء اندلعت عمليات تمرد مسلحة في ولايتي الوحدة وجونغلي. واتَّخذ القتال المرتبط بهذه العمليات طابعاً محلياً وكان أثره على موظفي **البرنامج** وممتلكاته أقل عموماً من النزاعات القبلية التي شاعت عام 2009. أما التهديدات الرئيسية التي أحدقت بموظفي **البرنامج** فترجع إلى دوافع إجرامية أو أنها ارتُكبت على يد الجهات الحكومية، وهو ما يتضح من أن هذه الجهات قامت بعمليات احتجاز للموظفين تتعلق بالعمل بلغ عددها 12 عملية.

27- ويسهم ضعف القيادة والسيطرة عموماً في صفوف القوات الأمنية الحكومية لجنوب السودان في زيادة مستوى عدم انضباط الأفراد وارتكابهم للتحرشات. كما تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع عدد الحوادث المسجلة في جنوب السودان يمكن أن يُعزى عموماً إلى تحسن الإبلاغ بفعل تدابير معالجة الحوادث الناجمة عن تعزيز التغطية الأمنية. وخلال عام 2010 تم نشر ستة من موظفي الأمن الميداني في جنوب السودان، كما زيد عدد المساعدين الأمنيين المحليين.

28- وعلى غرار السنة الفائتة أيضاً فقد وقعت نسبة 28 في المائة من الحوادث التي شهدتها السودان في دارفور، ووصل عدد الحوادث في هذه المنطقة إلى 49 حادثاً عام 2010 مما يشكل زيادة بنسبة 8 في المائة عن نظيره عام 2009 الذي بلغ 45 حادثاً. ويمكن أن تُعزى هذه الزيادة إلى الديناميات المتحولة للنزاع خلال عام 2010. ومن حيث التطورات الإيجابية للغاية فإن العام المذكور شهد تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين حكومتي تشاد والسودان للمرة الأولى منذ أكثر من عقد، وهو ما أدى إلى طرد متمردي دارفور من تشاد، ونقل جماعات المعارضة المسلحة التشادية في دارفور إلى المحاور الرئيسية، وإنشاء قوة مشتركة لرصد الحدود، وزيادة حكومة السودان من ضغطها العسكري على الجماعات المسلحة. وتشمل الآثار الأخرى الناجمة عن هذه العوامل الحد من تحركات الجماعات المسلحة عبر الحدود.

29- وبفعل انخفاض وتيرة النزاع فقد لجأت الميليشيات القبلية إلى قطع الطرق والاختطاف طلباً للتكسب. وشهدت عمليات الاختطاف للحصول على فدية نمواً لم يسبق له مثيل في دارفور. ومنذ الحادث الأول من هذا النوع في مارس/آذار عام 2009 بلغ عدد الحوادث المسجلة التي استهدفت الموظفين الدوليين 14 حادثاً. ووقعت ثمانية حوادث خطف في دارفور عام 2010، واشتملت للمرة الأولى على استهداف موظفي شركة تعاقد معها **البرنامج** لصالح خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية. وفي ضوء الوضع الراهن في الإقليم، واستناداً إلى الاتجاهات الملحوظة، فإن هناك دلائل على أن عمليات الاختطاف ستتزايد. ويقوم **البرنامج** بتنفيذ تدابير أمنية متينة في دارفور سعياً وراء التخفيف من حدة مخاطر الاختطاف وسرقة المركبات.

30- وشهدت المناطق الوسطى والشرقية والمناطق الثلاث أدنى عدد من الحوادث الأمنية المتعلقة بموظفي **البرنامج** وممتلكاته في السودان حيث بلغ 17 حادثاً. ومع أن هذا يشير إلى الهدوء النسبي لهذه المناطق بالمقارنة مع الأقاليم الأخرى من السودان التي ينفذ فيها **البرنامج** عملياته، فإن الوضع قد يتغير في عام 2011. وفي أعقاب تصويت جنوب السودان على الانفصال فإن هناك إمكانية لتصاعد التوترات فيما يتصل بالمناطق المتنازع عليها والمتمحورة حول أبيي.

الصومال

31- ما تزال التحديات الأمنية التي تواجه عمليات **البرنامج** في الصومال ناجمة عن النزاع المتواصل. ومع أن العدد الإجمالي للحوادث الأمنية ظل مماثلاً لما كان عليه عام 2009، فإن هناك تحولات ملحوظة في النمط الإقليمي لهذه الحوادث. فقد انخفض عدد الحوادث التي أصابت موظفي **البرنامج** وممتلكاته في جنوب الصومال من 44 حادثاً عام 2009 إلى 20 حادثاً عام 2010. ومن جهة أخرى سُجلت زيادة في الحوادث في بنتلاند وصوماليلاند وذلك من ثلاثة حوادث عام 2009 إلى 28 حادثاً عام 2010.

32- ونتيجة تصاعد التهديدات، والهجمات، وعمليات الابتزاز التي تقوم بها الجماعات المسلحة فقد اضطُر **البرنامج** إلى تعليق عملياته في المناطق الخاضعة لسيطرة الشباب في جنوب الصومال في أوائل عام 2010، وإلى نقل موظفيه، مما أسفر عن انخفاض ملحوظ في تعرض الموظفين للمخاطر الأمنية. ووقعت معظم حوادث الإقليم الجنوبي في مناطق مقديشيو التي تسيطر عليها الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية، المدعومة ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أو أن هذه الحوادث جاءت نتيجة أعمال الشباب الموجهة نحو الممتلكات غير المنقولة **للبرنامج** في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. وفي عام 2010 كان هناك سبعة حوادث لانتهاك ممتلكات **البرنامج** اقترفها الشباب.

33- وتُعزى الزيادة الملحوظة في عدد الحوادث الأمنية التي أصابت **البرنامج** في شمال الصومال إلى توسع عملياته في الإقليم وإلى التدهور العام في الوضع الأمني هناك. وفي أعقاب تعليق العمليات في المناطق الجنوبية ونقل **البرنامج** للموظفين والممتلكات إلى الإقليم الشمالي، فقد أُعيد تخطيط شبكات التسليم لكي تقدم الأغذية إلى الإقليم الأوسط عبر

بوساسو، مع إشراك أعداد إضافية من المتعاقدين والشركاء في بونتلاند وصومالي لاند. وزادت هذه العوامل من تعرض الموظفين للمخاطر في شمال الصومال، على أنه تم الحد من آثار ذلك بفضل تعزيز تدابير التخفيف من المخاطر والإجراءات الأمنية التي ينفذها الفريق الأمني **للبرنامج** في الصومال.

34- وما انفك النزاع الجاري في الصومال يؤثر على البلدان المجاورة ويهدد الاستقرار في شرق أفريقيا. ويطلق الشباب تهديدات بمهاجمة كل من بوروندي وإثيوبيا وكينيا وأوغندا. وتستحق هذه التهديدات دراسة جدية واتخاذ المزيد من تدابير التخفيف من المخاطر.

إثيوبيا

35- استمر عدد الحوادث الأمنية التي أصابت موظفي **البرنامج** وممتلكاته في إثيوبيا في الارتفاع. إذ وصل عدد هذه الحوادث المسجلة إلى 44 حادثاً عام 2010، وهو ما يشكل زيادة بنسبة 7 في المائة عما كان عليه الحال عام 2009. وأدى ذلك إلى صعود إثيوبيا عام 2010 إلى المرتبة الثالثة في قائمة البلدان ذات المعدلات العالية للحوادث التي يتعرض لها **البرنامج** بعد أن كانت تحتل المرتبة الرابعة عام 2009. وظل النمط الجغرافي للحوادث على ما كان عليه عام 2009. فقد شكلت الحوادث المسجلة في إقليم صومالي البالغ عددها 29 حادثاً نسبة 66 في المائة من المجموع. ومن بين الحوادث التي أصابت متعاقدي وشركاء **البرنامج** فإن نسبة 89 في المائة وقعت في الإقليم المذكور.

36- وما يزال الوضع الأمني متقلباً في إقليم صومالي نتيجة العمليات العسكرية المتواصلة ضد المتمردين، وانسياب آثار النزاع في الصومال. وتظل عمليات احتجاز موظفي **البرنامج** والتحرش بهم من جانب الجهات الحكومية شاغلاً من الشواغل الرئيسية. ويواصل **البرنامج** وإدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة اتصالاتهما مع السلطات الحكومية في هذا الصدد.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

37- عانى **البرنامج** في جمهورية الكونغو الديمقراطية من زيادة بنسبة 150 في المائة في عدد الحوادث الأمنية التي أصابت موظفيه وممتلكاته عام 2010. فقد وصل عدد الحوادث المبَّلغ عنها إلى 40 حادثاً بالمقارنة مع 16 حادثاً عام 2009. وتعلقت معظم الحوادث باحتجاز الموظفين، وأعمال السلب والسرقة، ووقعت عموماً في المنطقة الشرقية من البلاد. وكانت هذه المنطقة مسرحاً لنزاعات مسلحة مطولة، ويؤدي وجود العديد من الجماعات المسلحة إلى زيادة المخاطر الأمنية.

⇦ آسيا

38- احتلت آسيا، وعلى غرار السنوات السابقة، المرتبة الثانية بين الأقاليم من حيث عدد الحوادث الأمنية المسجلة إذ شهدت 113 حادثاً. وتركزت نسبة 73 في المائة من هذه الحوادث في أفغانستان وباكستان اللتين وقع في كل منهما 41 حادثاً شمل موظفي **البرنامج** وممتلكاته عام 2010 (الشكل 2).

أفغانستان

39- انخفض عدد الحوادث الأمنية التي شملت موظفي **البرنامج** وممتلكاته في أفغانستان بنسبة 16 في المائة بالمقارنة مع عام 2009. كما هبط عدد الحوادث التي تعرض لها المتعاقدون والشركاء بنسبة 35 في المائة عما كان عليه عام 2009 حين بلغ 26 حادثا. وتماشت هاتان الفئتان مع الاتجاهات الانخفاضية الملحوظة منذ عام 2008، غير أن ذلك لا يعني حدوث تحسن في الوضع الأمني. واستمرت مستويات العنف غير المسبوق وتجاوزت ما شهده عام 2009 بحيث وصِف

عام 2010 بأنه الأعنف منذ عام 2001. ومع تفاقم الوضع الأمني اضطُر الموظفون أكثر فأكثر إلى تقييد حركتهم والبقاء داخل مجمعاتهم. وتندرج أفغانستان ضمن أكثر البيئات الأمنية التي تعمل فيها الأمم المتحدة تعقيداً وخطراً. ويواصل تنظيم القاعدة وحركة طالبان اعتبار الأمم المتحدة هدفاً مشروعاً، وهو ما تجلى في الهجوم المعقد الذي شُن على مجمع الأمم المتحدة في حيرات في 23 أكتوبر/تشرين الأول عام 2010.

باكستان

40- شهد **البرنامج** زيادة في عدد الحوادث عام 2010 بالمقارنة مع عام 2009 إذ ارتفع هذا العدد من 31 حادثاً إلى 41 حادثا. ومن أصل هذه الحوادث سُجلت نسبة 46 في المائة في مقاطعة السند، و34 في المائة في مقاطعة البنجاب، و15 في المائة في بلوشستان، و5 في المائة فقط في منطقة العاصمة إسلام آباد. كما ارتفع عدد الحوادث التي أصابت المتعاقدين والشركاء وذلك من حادثين اثنين عام 2009 إلى 9 حوادث عام 2010.

41- ومن بين السمات البارزة لعام 2010 انعدام الحوادث المؤدية إلى الوفيات والإصابات وعمليات الاختطاف. وكان عام 2009 قد شهد هجوماً على المكتب القطري **للبرنامج** في إسلام آباد مما أدى إلى مقتل خمسة موظفين وجرح أربعة آخرين، وهو أعلى مستوى من الخسائر في بلد واحد. وأسهم التحسين اللاحق لتدابير التخفيف من الآثار في التقليل كثيراً من مستوى هشاشة أوضاع الموظفين في إسلام آباد خلال عام 2010. غير أن من الواجب التذكر أن الجماعات المسلحة المتطرفة في باكستان قد برهنت على قدرتها على مهاجمة أهداف دولية جيدة الحراسة.

الحوادث الأمنية حسب المكتب الإقليمي

42- أبلغ المكتب الإقليمي لجنوب وشرق ووسط أفريقيا والمكتب الإقليمي في السودان عن أكبر عدد من الحوادث التي شملت موظفين وممتلكات عام 2010 حيث وصل هذا العدد إلى 258 حادثاً و178 حادثاً على التوالي. وحل بعدهما المكتب الإقليمي لآسيا (113 حادثاً)، ثم المكتب لإقليمي لغرب أفريقيا (111 حادثاً). وسجل المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 80 حادثاً مما يشكل زيادة بنسبة 86 في المائة عما كان عليه الحال عام 2009 (الشكل 7)، ولكنه يقل كثيراً عن عدد الحوادث التي شهدها عام 2008 والذي بلغ 144 حادثاً. وعلى غرار السنوات الفائتة فقد سجل المكتب الإقليمي للشرق الأوسط ووسط آسيا وشرق أوروبا أقل عدد من الحوادث (الشكلان 5 و6).

الحوادث الأمنية حسب المرحلة الأمنية

43- أسوة بالأعوام السابقة، وقع أعلى عدد من الحوادث الأمنية التي شملت موظفي **البرنامج** وممتلكاته في عام 2010 في مواقع المرحلة الأمنية الثالثة للأمم المتحدة (382 حادثا). وحدث ثاني أكبر عدد من الحوادث الأمنية (114) في مواقع المرحلة الرابعة. ويشير ذلك إلى أن الموظفين العاملين في ظل المرحلتين الأمنيتين الثالثة والرابعة كانوا أكثر تعرضاً للحوادث الأمنية المهمة.

44- وفي عام 2010 سُجلت أشد زيادة في الحوادث الأمنية في المناطق غير الخاضعة لأية مرحلة أمنية حيث بلغت نسبة هذه الزيادة 59 في المائة. وزادت الحوادث بنسبة 34 في المائة في مناطق المرحلة الثانية، وبنسبة 17 في المائة و8 في المائة في مناطق المرحلتين الثالثة والرابعة على التوالي. وشهدت مناطق المرحلة الخامسة أقل عدد من الحوادث حيث بلغ 6 حوادث فحسب (الشكل 8).

الحوادث الأمنية التي أصابت الموظفين المحليين/الدوليين

45- ما يزال الموظفون المحليون **للبرنامج** معرضين بشدة للتهديدات الأمنية، كما أن معظم الخسائر البشرية تحل في صفوفهم. وشهدت المكاتب البعيدة عن المقر الرئيسي 383 حادثاً أصاب مباشرة الموظفين المحليين، بالمقارنة مع 90 حادثاً لحق بالموظفين الدوليين. ومن عام 2005 زاد عدد الحوادث الأمنية التي طالت الموظفين المحليين **للبرنامج** بنسبة 121 في المائة (الشكل 11)، في حين زاد هذا العدد فيما يتعلق بالموظفين الدوليين بنسبة 55 في المائة.

الحوادث الأمنية التي أصابت المتعاقدين والشركاء المتعاونين والاحتياطيين

46- يواصل **البرنامج** رصد الحوادث الأمنية التي تشمل موظفي المتعاقدين والشركاء المتعاونين والاحتياطيين الذين يدعمون **البرنامج**. وشهد عام 2010 ما مجموعه 133 من هذه الحوادث: منها 109 حوادث استهدفت المتعاقدين، و24 حادثاً استهدفت الشركاء. ويشكل ذلك زيادة بنسبة 20 في المائة عما كان عليه الحال عام 2009، وعودة إلى الأعداد الضخمة المسجلة عام 2008.

47- وعلى نحو ما سلفت الإشارة فقد قُتل ستة من موظفي الشركات المتعاقدة نتيجة أعمال العنف أثناء مشاركتهم في عمليات **البرنامج** عام 2010. وما تزال الهجمات على الشاحنات المنخرطة في نقل سلع **البرنامج** هي الشكل الأكثر شيوعاً من الأعمال العدائية التي تصيب المتعاقدين، علماً بأن هذه الحوادث زادت بنسبة 40 في المائة عن عام 2009. ومن أصل 63 هجوماً على الشاحنات عام 2010، سُجل الرقم الأعلى في السودان حيث وصل إلى 19 هجوماً بالمقارنة مع 16 هجوماً عام 2009. كما شُنت هجمات على شاحنات الشركات المتعاقدة في ثمانية بلدان لم تشهد مثل هذه الحوادث عام 2009 وهي: كولومبيا، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومصر، والسلفادور، وإثيوبيا، وباكستان، والفلبين.

48- وسُجل أشد انخفاض في الهجمات على شاحنات الشركات المتعاقدة عام 2010 في أفغانستان، حيث وصلت نسبة هذا الانخفاض إلى 42 في المائة بالمقارنة مع عام 2009. وشملت العوامل التي ساهمت في هذا الاتجاه الإيجابي التعاون بين الفريق الأمني **للبرنامج** في أفغانستان والسلطات الوطنية التي توفر وحدات من الشرطة لمرافقة قوافل الأغذية.

49- وكان هناك حالتان من حالات اختطاف موظفي الشركات المتعاقدة مع **البرنامج** أو أخذهم رهائن للحصول على فدية خلال عام 2010. وفي الحالة الأولى اختُطف اثنان من هؤلاء الموظفين في أفغانستان؛ أما في الحالة الثانية فقد أُخذ كرهينة طاقم لخدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية مؤلف من ثلاثة أشخاص في جنوب دارفور في السودان. وفي كلتا الحالتين أُفرج عن الضحايا دون إصابتهم بأي أذى. ولم يُسجل أي حادث لأخذ موظفي الشركات المتعاقدة كرهائن منذ أن بدأ **البرنامج** بتسجيل الحوادث الأمنية التي تشمل العاملين غير التابعين له والمنخرطين في عملياته عام 2007.

الحوادث الأمنية المصنفة في فئة "أخرى"

50- على غرار عام 2009، فقد شكلت حوادث السير غالبية الحوادث المصنفة في فئة "أخرى" عام 2010. ووصل عدد حوادث السير المسجلة 140 حادثاً منها 111 حادثاً تتعلق بالعمل، وهو ما يشكل زيادة بنسبة 16 في المائة عن عدد الحوادث المسجلة عام 2009 والبالغ 95 حادثا. ويشير ذلك إلى تصاعد مطرد من رقم الأساس المسجل عام 2005 وقدره 56 حادثا (الشكل 14). وفي عام 2010، فقد 3 موظفين أرواحهم في حوادث السير، في حين عانى 25 موظفاً آخر من إصابات متفاوتة. وبالإضافة إلى ذلك قُتل 7 من المدنيين المحليين وجرح 26 آخرين في حوادث السير التي شملت موظفي **البرنامج** وممتلكاته. وسجل المكتب الإقليمي لجنوب وشرق ووسط أفريقيا العدد الأكبر من حوادث السير حيث وصل هذا

العدد إلى 58 حادثاً (الشكل 15). وكانت السودان هي البلد الأول من حيث عدد حوادث السير (19 حادثاً) تليها مباشرة إثيوبيا (14 حادثا).

51- ويؤكد العدد المتزايد من حوادث السير الحاجة المتواصلة إلى التدريب على مهارات قيادة المركبات. وقد أطلق **البرنامج** برنامجاً تدريبياً على هذا المهارات بالترافق مع نشر النظام الساتلي لتعقب المركبات في مختلف أنحاء العالم. وتُنفذ عمليات التدريب بالشراكة مع **البرنامج** العالمي لتأجير المركبات.

الاستنتاجات

52- تبرز الزيادة المتواصلة في عدد الحوادث الأمنية المسجلة أن انعدام الأمن يلحق الضرر بموظفي **البرنامج** وعملياته في العديد من المواقع. على أن تدابير التخفيف التي اتخذها **البرنامج** في أعقاب هجوم أكتوبر/تشرين الأول عام 2009 على مكتبه في إسلام آباد، واستئناف أنشطة التوعية الأمنية للموظفين، والأنشطة الأخرى المتعلقة بالأمن والمستندة إلى الصيغة المعدلة من الاستراتيجية الأمنية وسياسة الإدارة الأمنية، ساهمت في إرساء اتجاهات إيجابية في عدد الحوادث الخطيرة عام 2010.

53- ويجدر التذكير بأن جزءاً من الزيادة في الحوادث المسجلة يمكن أن يُعزى إلى تحسن الإبلاغ الناجم عن جهود شعبة الأمن الميداني في **البرنامج** الرامية إلى النهوض بالإبلاغ الأمني الداخلي. ويعتبر جمع وتحليل المعلومات من بين الخطوات الأولى الضرورية لاتخاذ القرارات المستندة إلى الأدلة بشأن سبل التقليل من المخاطر المحدقة بالموظفين والممتلكات.

الأنشطة والتحسينات الأمنية الميدانية للبرنامج

54- في ظل التحول الرئيسي الذي يشهده نهج الأمم المتحدة من مبدأ "متى نغادر" إلى مبدأ "كيف نبقى"، فإن الهدف الأسمى للأمن الميداني **للبرنامج** يتمثل في الحفاظ على نظام متين ومتماسك لإدارة الأمن الميداني والالتزام بثلاثة أهداف شاملة هي:

- إتاحة التنفيذ الفعال لأنشطة **البرنامج** من خلال ضمان استجابة متماسكة وحسنة التوقيت لكل التهديدات الأمنية وحالات الطوارئ/الأزمات الأخرى؛
- ضمان عملية فعالة لإدارة المخاطر الأمنية وتنفيذ مناسب وحسن التوقيت لتدابير التخفيف في كل العمليات، وتحديد المستويات المقبولة من المخاطر؛
- إعداد وتنفيذ سياسات للأمن الداخلي وإجراءات تشغيلية تتسم بالفائدة وبالجودة العالية.

55- وتمشياً مع هذه الأهداف فإن أنشطة الإدارة الأمنية في **البرنامج** تركز على ما يلي:

- ضمان هيكل واضح للإدارة الأمنية، وخطوط اتصال وسلاسل قيادة جلية، وفهم نيِّر للمسؤوليات الأمنية، وتنفيذ الموظفين المعنيين لها بشكل فعال؛
- التنفيذ الصارم للمعايير الدنيا للأمن التشغيلي، وبعثات التقدير الأمني والعمليات المصاحبة لتقدير الهشاشة إزاء الانفجارات، والارتقاء بالمباني؛

- تنفيذ برامج متواصلة للتدريب الأمني للإدارة العليا، والمدراء الأمنيين، والمسؤولين الأمنيين، وكل موظفي **البرنامج**؛
- تعزيز قدرة **البرنامج** على جمع، ومقارنة، وتحليل، ونشر المعلومات المتعلقة بالتهديدات والمخاطر الأمنية بغية تحديد الاتجاهات الناشئة للتهديدات المقبلة لمساندة عملية اتخاذ القرارات ودعم أنشطة التخطيط التشغيلي والاحترازي.

قدرة الأمن الميداني للبرنامج

56- بغية التصدي للتحديات الأمنية المتزايدة، فإن **البرنامج** بحاجة إلى فريق قوي للأمن الميداني يتناسب مع المهام والمسؤوليات الضرورية. وتتألف قدرة الأمن الميداني **للبرنامج** من موظفي الأمن الميداني المدعومين من شعبة خدمات الأمن، ومساعدين أمنيين محليين في بعض مواقع **البرنامج**. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2010 كان هناك 17 موظفاً فنياً في المقر الرئيسي **للبرنامج** و54 موظفاً للأمن الميداني يتولون دعم عمليات **البرنامج** في الميدان، بالتعاون مع موظفي إدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة. ويكفل خمسة من موظفي الأمن الإقليمي، اثنان منهم في المقر الرئيسي وواحد في كل من المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والمكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي، والمكتب الإقليمي للشرق الأوسط ووسط آسيا وشرق أوروبا، تعزيز القدرة في حالات الذروة وتوفير الدعم التشغيلي على المستوى الإقليمي. وخلال عام 2010 تم نشر موظفي الأمن الميداني وموظفي الأمن الإقليمي لتوفير مساعدة أمنية إضافية في أفغانستان، وبنغلاديش، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وكمبوديا، وتشاد، وكولومبيا، وكوت ديفوار، والجمهورية الدومينيكية، وغينيا، وهايتي، وإندونيسيا، والعراق، والأردن، وقيرغيزستان، وملاوي، ومالي، وموريتانيا، وموزامبيق، والنيجر، وباكستان، والفلبين، والسنغال، وسري لانكا، وسوازيلند، وطاجيكستان وأوغندا واليمن.

57- وواصلت وحدات الأمن الميداني في **البرنامج** تنفيذ عمليات تقدير أمني خاصة **بالبرنامج** لمساعدة المكاتب القطرية على تحديد التدابير الأمنية المادية والإجرائية الضرورية. وخلال عام 2010 نفَّذ مستشارون من القائمة الاحتياطية **للبرنامج** بعثات للتقدير الأمني في 8 بلدان، في حين قام موظفو الأمن الإقليمي بثماني عشرة بعثة من هذا النوع. ومن المزمع إجراء المزيد من عمليات التقدير الأمني عام 2011، حيث أن هناك أكثر من 40 مكتباً إقليمياً لم تستقبل بعثة للتقدير الأمني خلال السنتين الماضيتين.

58- وتم استعراض مستويات التوظيف في شعبة خدمات الأمن عام 2010، وجرى التعاقد مع عدد إضافي من الموظفين لأغراض التدريب وتحليل المعلومات الأمنية. ويضم الهيكل الحالي للشعبة العمليات، والسياسات والتدريب، والتحليل الأمني، بما يكفل تلبية الاحتياجات الأمنية **للبرنامج**.

موظفو الأمن الميداني

59- يواصل موظفو الأمن الميداني الاضطلاع بدور حاسم في ضمان تنفيذ ولاية **البرنامج** في البيئات الخطرة. ويحظى هؤلاء الموظفون بدعم شعبة خدمات الأمن لضمان اتخاذ تدابير أمنية متينة لمجابهة التهديدات والتصدي للتحديات الأمنية وتوفير المشورة اليومية للمدراء القطريين بشأن الأنشطة الأمنية لمساندة عمليات المكاتب القطرية. ولولا تدابير التخفيف من المخاطر التي نفذتها وحدات الأمن الميداني **للبرنامج** لكان هناك على الأرجح عدد أكبر بكثير من الحوادث الأمنية. ويتمتع الأمن الميداني **للبرنامج** بالإقرار على نطاق واسع باعتباره مكوناً ضرورياً من مكونات عمليات **البرنامج**.

النظام الجديد للمستويات الأمنية

60- تركز التطورات المهمة في نظام الإدارة الأمنية في الأمم المتحدة على التمكين من تسليم البرامج عبر العثور على الوسائل الكفيلة بالإبقاء على العاملين المطلوبين في المواقع التي تدعو الحاجة إليهم فيها مع الحفاظ على سلامتهم قدر المستطاع. وحل نظام جديد للمستويات الأمنية محل نظام المراحل الأمنية في 1 يناير/كانون الثاني عام 2011. ويستند النظام الجديد إلى تقدير منظم للتهديدات، ويخدم الأمم المتحدة بفعالية أشد، ويتسم بالشفافية، والاتساق، والصرامة. ويخلّف تطبيق هذا النظام أثراً جذرياً على طريقة تقدير المخاطر الأمنية وتحديد تدابير التخفيف منها.

61- وقامت شعبة خدمات الأمن بعقد عدة إحاطات إعلامية بشأن نظام المستويات الأمنية، بما في ذلك بث شبكي حي على مستوى **البرنامج** وإحاطة إعلامية لأعضاء المجلس. وتم نشر خطوط توجيهية، وسياسات، وأسئلة شائعة بشأن النظام في الصفحة الشبكية الخاصة بسلامة موظفي **البرنامج** وأمنهم.

التخفيف من الانفجارات

62- واصل **البرنامج** تزويد المدراء الأمنيين بالخطوط التوجيهية، والإجراءات، والأدوات لتنفيذ تدابير التخفيف من آثار الهجمات التي تُستخدم فيها أجهزة تفجير مرتجلة. وفي عام 2010 أجرت شعبة خدمات الأمن عمليات تقدير للهشاشة إزاء الانفجارات في مواقع **البرنامج** في أفغانستان، وإثيوبيا، وكينيا، وباكستان، والصومال، وأوغندا. وفي أعقاب عمليات التقدير هذه اتُخذت توصيات تتعلق بنقل بعض المكاتب؛ بينما تم اقتراح الارتقاء بتدابير حماية الأسوار الخارجية وإجراءات ضبط النفاذ بالنسبة لمكاتب أخرى.

63- واستجابة لتهديدات ومخاطر تتعلق ببلدان معينة، تم توفير معدات إضافية للأمن والسلامة في عام 2010 لضمان أن جميع المكاتب القطرية **للبرنامج** تمتثل للمعايير الدنيا للأمن التشغيلي، بحيث تم تحقيق نسبة امتثال قدرها 92 في المائة.

لجنة أمن المباني

64- واصلت شعبة خدمات الأمن مساعدة لجنة أمن المباني في **البرنامج** المنشأة لتخصيص الأموال الموفرة عبر المجلس لأغراض نقل المكاتب والاستثمارات اللازمة للتخفيف من الانفجارات. وتقدم هذه اللجنة المشورة إلى مدير الإدارة العامة، وتشرف على أمن المرافق التي يستخدمها موظفو **البرنامج**، وتجيز الصرف من صندوق الطوارئ الأمنية فيما يتصل بعمليات نقل المكاتب الناجمة عن المخاطر الأمنية؛ وعمليات التحسين الواسعة للبنية التحتية الأمنية التي تتجاوز متطلبات المعايير الدنيا للأمن التشغيلي؛ وتصميم وبناء منشآت التخفيف المتعلقة بالانفجارات وبالجوانب الأمنية الأخرى في المرافق الجديدة. وتقع على عاتق شعبة خدمات الأمن مسؤولية ترتيب الأولويات فيما يتصل بالمتطلبات الأمنية للاحتياجات المتنافسة للمكاتب القطرية والإقليمية.

65- ويتوافر الدعم الإداري من فرقة مهام تابعة للجنة أمن المباني ومؤلفة من موظفين من شعبة خدمات الأمن وشعبة إدارة المرافق. وفي عام 2010 قدم فريق الهندسة الميدانية التابع للفرقة المذكورة المساندة إلى 26 فريقاً من فرق المكاتب القطرية في عمليات نقل المكاتب وأنشطة التخفيف.

التدريب الأمني

66- تمشياً مع استراتيجية التدريب الأمني في **البرنامج** للفترة 2010-2011، فقد انصب التركيز الرئيسي على تطبيق صيغة معدلة ومجددة من الدورات التدريبية للتوعية الأمنية لموظفي **البرنامج** في مختلف أنحاء العالم. وفي بادئ الأمر

عُقدت هذه الدورات على المستوى الإقليمي، غير أن عملية النشر منحت الأولوية لمكاتب معينة **للبرنامج** على أساس تقدير للمواقع المعرضة لمخاطر قصوى تتعلق بالكوارث ذات الاندلاع المفاجئ أو بتغير الأوضاع. وفي عام 2010 وأوائل عام 2011، عقد أربعة من المدربين التابعين لشعبة خدمات الأمن دورات تدريبية للتوعية الأمنية في كل المكاتب الإقليمية عدا المكتب الإقليمي في السودان. ومن المزمع أن يمتد نطاق هذه الدورات ليشمل البلدان الخمسة عشر الأولى ذات المخاطر المنخفضة إلى المتوسطة بحلول نهاية عام 2011، وأن تغطي 500 1 موظف.

67- واستمرت وحدة الأمن الميداني في **البرنامج** في توفير التدريب المتخصص للمهنيين الأمنيين، بما في ذلك التدريب على حالات الصدمات، وإدارة حوادث الرهائن، وتحليل المعلومات الأمنية، والإبلاغ. وغدت حلقة العمل السنوية لموظفي الأمن الميداني منتدى لمناقشة المشكلات الحيوية والممارسات المثلى المتعلقة بالإدارة الأمنية، وتطبيق السياسات الجديدة، واستحداث الإجراءات الأمنية، وإدارة المعلومات الأمنية، والإبلاغ، والتحليل.

68- واستجابة لتزايد عدد حوادث السير التي تشمل موظفي **البرنامج** وممتلكاته فقد أطلقت شعبة خدمات الأمن برنامجاً تدريبياً على مهارات قيادة المركبات عبر شراكة مع البرنامج العالمي لتأجير المركبات، وترافق ذلك مع نشر نظام ساتلي لتعقب المركبات في مختلف أنحاء العالم. وبحلول نهاية عام 2010، تم تدريب 503 سائقين، كما تم تثبيت 950 وحدة من وحدات التعقب الساتلي في 12 بلدا، وهي تتيح الرصد اللحظي جنباً إلى جنب مع أجهزة إنذار صامتة تطلق في حالات الطوارئ. ونتيجة لذلك أمكن استرداد خمس مركبات في السودان عام 2010. ومن المنتظر تجهيز نحو 500 1 مركبة بأجهزة التعقب الساتلي وتدريب نسبة 75 في المائة من مجموع السائقين بحلول نهاية عام 2011.

69- وقد يسَّر **البرنامج** حصول 53 من الموظفين الأمنيين على شهادة التأهيل في استخدام حقائب الإسعاف من الصدمات وفقاً لمتطلبات الأمم المتحدة، وقام بتحديد الجهات المحلية المؤهلة لتوفير التدريب على الإسعافات الطبية الأولية.

70- كما تم توفير التدريب للموظفين في جنوب السودان على نُهج "الأمن والسلامة في البيئات الميدانية" لتزويدهم بالمهارات اللازمة للعمل في بيئات معادية ولتقديم الإسعافات الطبية الأولية وذلك بعد إجراء تقدير للمخاطر المرتبطة بالاستفتاء الذي أجري في يناير/كانون الثاني 2011.

71- وبفضل اكتمال فريق المدربين، فقد غدت شعبة خدمات الأمن أكثر قدرة على تدريب المدراء ذوي المسؤوليات الأمنية، والمشرفين الأمنيين، والموظفين الأمنيين المحليين.

إدارة معلومات الأمن وتحليلها

72- طوَّرت شعبة خدمات الأمن نظاماً لإدارة المعلومات الأمنية والتحليل الأمني يستند إلى البوابة الجغرافية[2] اللوجستية **للبرنامج**، بما يتيح للموظفين والمنسقين الأمنيين جمع، وتخزين، وتحليل، وتقديم المعلومات المتعلقة بأمن وسلامة موظفي **البرنامج** وممتلكاته وعملياته. وحتى 1 يناير/كانون الثاني عام 2011، تم نشر النظام المذكور في كل المكاتب القطرية التي يعمل فيها موظفون للأمن الميداني؛ ومن المزمع استكمال نشر النظام ليغطي كل المكاتب القطرية المتبقية بحلول نهاية عام 2011. وطُرحت اقتراحات بإتاحة عناصر هذا النظام ومعلوماته القاعدية لوكالات الأمم المتحدة الأخرى، وإدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة، والشركاء المتعاونين ضمن إطار إنقاذ الأرواح معاً؛ وسيؤدي ذلك إلى تعزيز التعاون الأمني بين الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية، والمنظمات الحكومية الدولية.

[2] البوابة الجغرافية هي نوع من أنواع البوابات الشبكية يُستخدم للنفاذ إلى المعلومات والخدمات الجغرافية.

73- كما قامت شعبة خدمات الأمن بترقية الصفحة الشبكية لسلامة الموظفين وأمنهم في الموقع الشبكي WFP*go*، وذلك في أعقاب اعتماد تصميم وهيكل جديدين للشبكة الداخلية العالمية للبرنامج. وعند إعادة هيكلة الموقع سعت وحدة الأمن الميداني في **البرنامج** إلى ضمان عثور الموظفين بسهولة على المعلومات الأمنية المتعلقة بعملهم، وسفرهم، وتدريبهم. ويجري حالياً نشر المزيد من الومضات والمشورات الأمنية في الصفحة الأولى من موقع WFP*go*. وجرت أيضاً ترقية قاعدة البيانات الداخلية لشعبة خدمات الأمن التي تحتوي على كل السياسات الأمنية والوثائق الأخرى المتعلقة بالأمن لتيسير رجوع موظفي الشعبة إليها واستخدامهم لها.

74- وجرى توسيع قسم التحليل في شعبة خدمات الأمن لضمان قدرة معززة على جمع، وتحليل، ونشر المعلومات الأمنية لدعم عمليات اتخاذ القرارات، والتخطيط التشغيلي والاحترازي، وتوفير مساندة تحليلية مركزة للمكاتب الإقليمية والقطرية. وقد حظيت الممارسات المثلى **للبرنامج** في هذا الصدد، بما في ذلك التحليل الشامل للحوادث الأمنية التي واجهت **البرنامج**، باعتراف إدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة، ونظراء **البرنامج** ضمن شبكة الإدارة الأمنية المشتركة بين الوكالات. واستجابة للحاجة إلى تحديد حسن التوقيت للتهديدات الناشئة التي قد تضر بموظفي منظومة الأمم المتحدة، وممتلكاتها، وعملياتها فقد اقترح **البرنامج** إنشاء آلية تنسيق تضم كل المكوِّنات التحليلية لوكالات الأمم المتحدة ووحدة تقييم التهديدات والمخاطر التابعة لإدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة. وسيتيح ذلك إرساء أوجه تضافر في الجهود المتعددة الإدارات لجمع المعلومات وتحليلها، وإقامة شراكات لاقتسام المعلومات، والاستفادة من قدرات التحليل المعززة التي أقرتها الجمعية العامة لإدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة، بما في ذلك مراكز المعلومات والعمليات الأمنية والمحللين المستقلين في الميدان.

تمويل الأمن

75- تحتاج إدارة المخاطر الأمنية إلى استثمارات. ويقر **البرنامج** بأنه يجب ألا يكون هناك "برنامج دون أمن" و "لا أمن دون موارد". وللحفاظ على الإدارة الفعالة للمخاطر الأمنية في الظروف الأمنية الشاقة والمعقدة، فإن على **البرنامج** أن يكفل التمويل المناسب والمستدام. وفي الدورة العادية الأولى لعام 2011، وافق المجلس على تقديم مبلغ إضافي قدره 10.2 مليون دولار لصالح المكاتب القطرية التي تحصل على مساهمات منخفضة من ميزانية تكاليف الدعم المباشرة، والبلدان التي يشهد وضعها الأمني تحولاً سريعاً وتحتاج بسرعة إلى موارد مالية. وستواصل المساهمات المالية لشعبة خدمات الأمن ضمان تنفيذ تدابير التخفيف المناسبة لتحقيق الامتثال للمعايير الدنيا للأمن التشغيلي؛ وتنفذ دورات تدريبية أمنية للموظفين، والمدراء ذوي المسؤوليات الأمنية، والمهنيين الأمنيين؛ كما توفد بعثات لتقدير الأمن وتقدير الهشاشة إزاء الانفجارات بشكل متكرر؛ وتُطبق تدابير التخفيف من الانفجارات في البلدان ذات المخاطر المرتفعة. ومن خلال موظفي الأمن الإقليمي المدعومين من شعبة خدمات الأمن، تعزز وحدة الأمن الميداني في **البرنامج** من قدرتها على مساعدة المكاتب الإقليمية والقطرية في استقطاب التأييد للحصول على التمويل الكافي لتدابير التخفيف الأمنية في ميزانيات تكاليف الدعم المباشرة.

أنشطة الأمن المشتركة بين الوكالات

76- يواصل **البرنامج** المشاركة في الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية المسؤولة عن وضع السياسات والإجراءات التي توجه الأنشطة المتعلقة بنظام الإدارة الأمنية في الأمم المتحدة. وفي عام 2010 انخرط **البرنامج** في فرق العمل المختلفة التابعة للشبكة المذكورة والتي تضمنت الفريق المعني بالأهمية الحيوية للبرامج، وهي مفهوم يعني أن المخاطر التي تتحملها الأمم المتحدة يجب أن تكون متناسبة مع أهمية البرنامج المعني، والفريق المعني بالاحتمالات الذي

يرمي إلى تعزيز نموذج تقدير التهديدات والمخاطر وضمان اعتماد نهج متسق بشأن احتمالات الأحداث عند إدارة التهديدات والمخاطر. ومن المنتظر أن تتقدم فرق العمل هذه باستنتاجاتها الأولية إلى دورة مجموعة توجيه التابعة للشبكة المزمع عقدها في ربيع عام 2011.

77- وفي فريق العمل المعني بالتدريب الأمني للنساء، طوَّر **البرنامج** برنامجاً تدريبياً جرى اقتسامه مع كل أعضاء شبكة الإدارة الأمنية. وبناء على ما اكتسبه **البرنامج** من خبرة فإنه يقترح الاضطلاع بدور القيادة في فريق عمل يُعنى بالتعقب الساتلي للممتلكات والموظفين، والمساعدة في تطوير شبكة الإدارة الأمنية لتضحي نظاماً عالمياً للإبلاغ عن الحوادث على مستوى منظومة الأمم المتحدة.

78- وواصل **البرنامج** ترويج إطار إنقاذ الأرواح معاً الذي يركز على إنشاء شبكة من المنظمات المتحلية بالوعي الأمني والملتزمة بتبادل المعلومات واقتسام الممارسات المثلى في الإدارة الأمنية. وتم مؤخراً تنقيح هذا الإطار لضمان تنفيذه المعزز والممرحل.

الملحق

الحوادث الأمنية المهمة التي تعرض لها موظفو البرنامج وممتلكاته عام 2010: جميع الأنواع												
نوع الحادث	مجموع 2005	مجموع 2006	مجموع 2007	مجموع 2008	مجموع 2009	مجموع 2010	مجموع الحوادث المتعلقة بالعمل 2005	مجموع الحوادث المتعلقة بالعمل 2006	مجموع الحوادث المتعلقة بالعمل 2007	مجموع الحوادث المتعلقة بالعمل 2008	مجموع الحوادث المتعلقة بالعمل 2009	مجموع الحوادث المتعلقة بالعمل 2010
وفاة	16	13	17	11	17	15	3	0	4	3	5	1
إصابة	20	14	8	20	23	23	9	2	4	7	13	10
احتجاز	30	25	26	45	48	56	17	18	12	20	29	30
المجموع الفرعي	**66**	**52**	**51**	**76**	**88**	**94**	**29**	**20**	**20**	**30**	**47**	**41**
إخلاء	4	1	2	4	0	0	4	1	2	4	0	0
نقل	23	28	16	19	22	22	23	28	16	19	22	22
إجلاء طبي	23	8	19	11	21	29	23	8	19	11	21	29
المجموع الفرعي	**50**	**37**	**37**	**34**	**43**	**51**	**50**	**37**	**37**	**34**	**43**	**51**
سرقة	85	91	89	104	74	101	63	64	80	75	62	77
سلب	34	21	80	121	92	131	22	2	68	94	59	87
اعتداء	14	9	29	30	8	17	11	5	21	14	3	8
سرقة مركبات	14	4	5	17	8	7	13	4	5	15	5	4
إعادة تعبئة الأغذية	10	1	0	0	0	0	10	1	0	0	0	0
سطو	9	13	10	17	23	35	5	6	4	5	5	2
إتلاف ممتلكات البرنامج	2	8	15	19	21	30	2	8	15	19	21	30
تهديد	25	12	22	29	24	34	20	9	18	18	18	23
تحرش	2	5	8	17	15	9	2	3	4	11	8	6
حادث سير	56	52	64	86	121	140	38	40	49	69	95	111
حادث جوي	8	6	5	2	1	5	8	6	5	2	1	5
حوادث أخرى	38	59	69	105	102	131	37	47	52	87	78	108
المجموع الفرعي	**297**	**281**	**396**	**547**	**489**	**640**	**231**	**195**	**321**	**409**	**355**	**461**
المجموع	**413**	**370**	**484**	**657**	**620**	**785**	**310**	**252**	**378**	**473**	**445**	**553**

الشكل 1: الحوادث الأمنية الكبيرة التي شملت موظفي البرنامج وممتلكاته للفترة 2010-2005

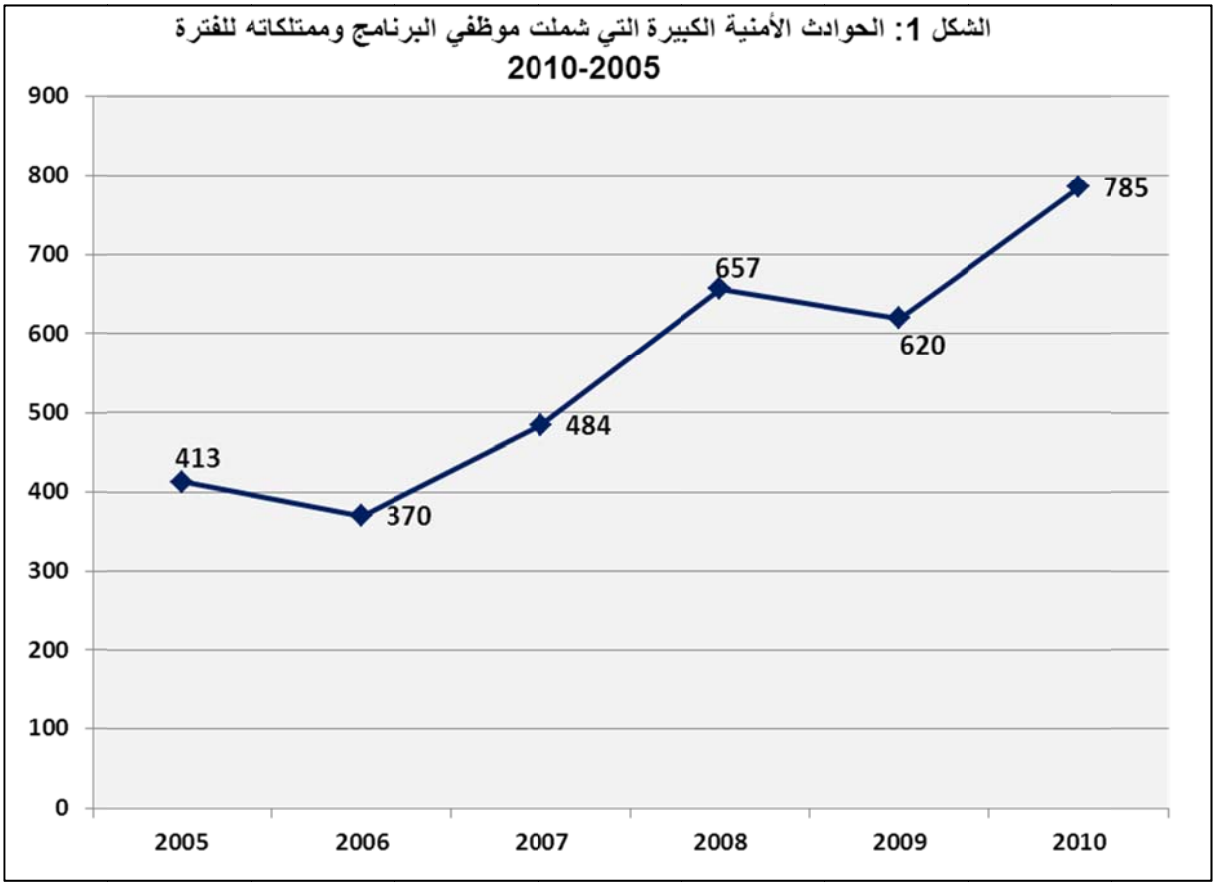

الشكل 2: البلدان التي شهدت أعلى النسب من الحوادث الأمنية الكبيرة التي شملت موظفي البرنامج وممتلكاته في سنة 2010

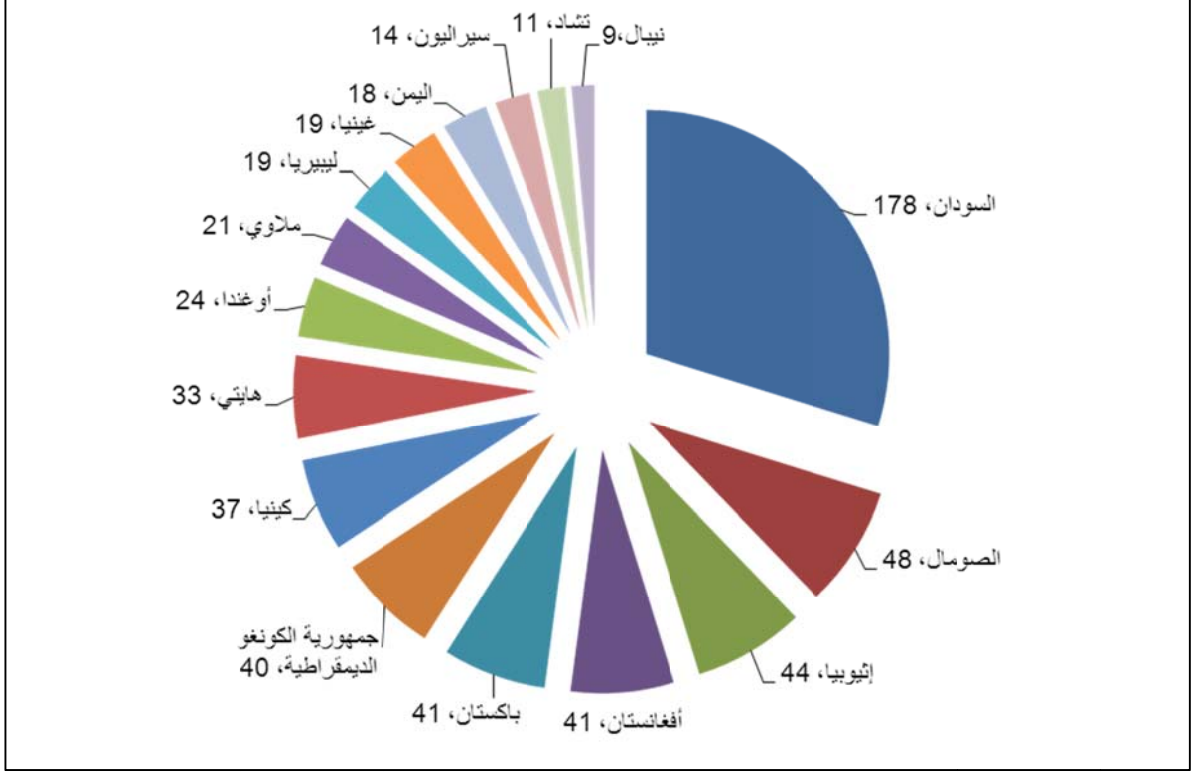

الشكل 3: الحوادث الأمنية الكبيرة التي شملت موظفي البرنامج وممتلكاته للفترة 2005-2010، بحسب المجموعات الرئيسية من البلدان

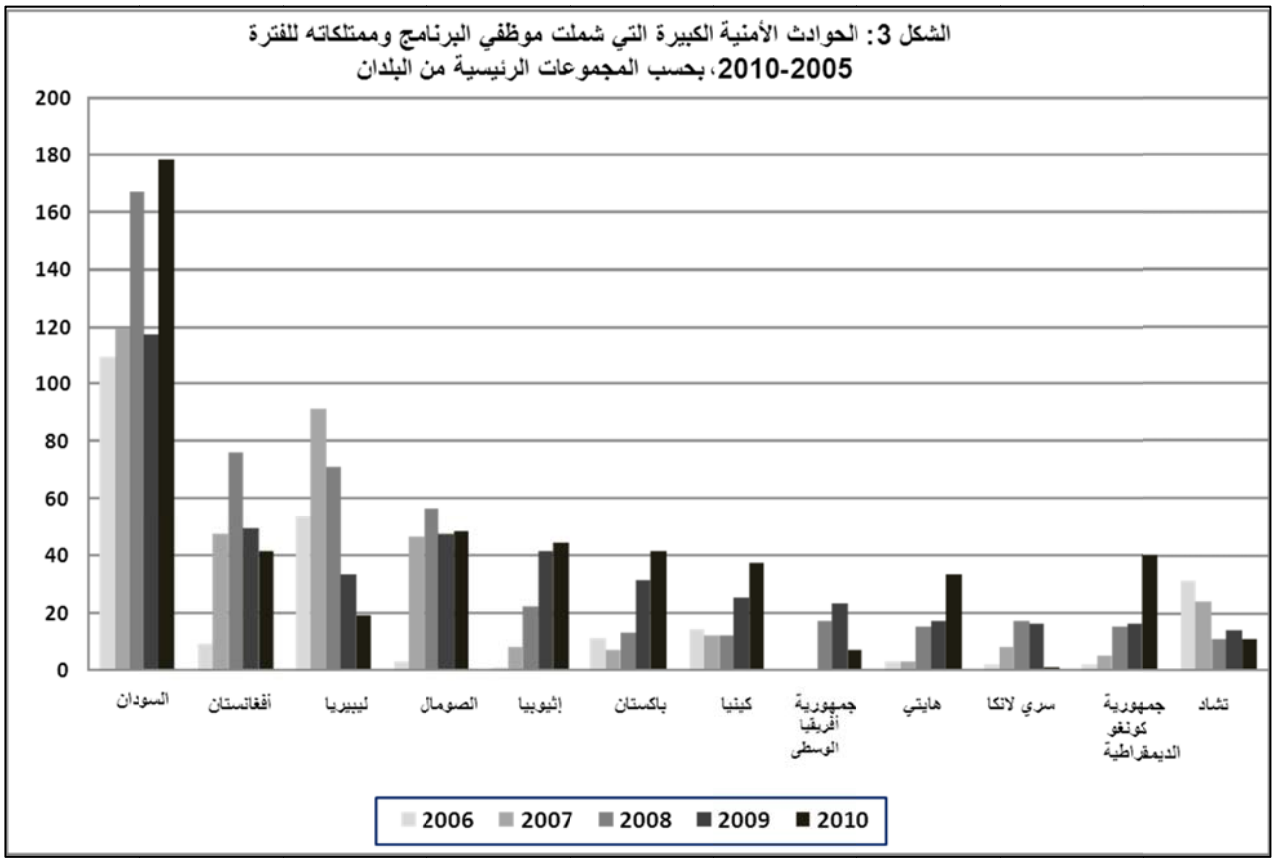

الشكل 4: الحوادث الأمنية الكبيرة التي شملت موظفي البرنامج وممتلكاته في السودان في السنوات 2010/2009/2008

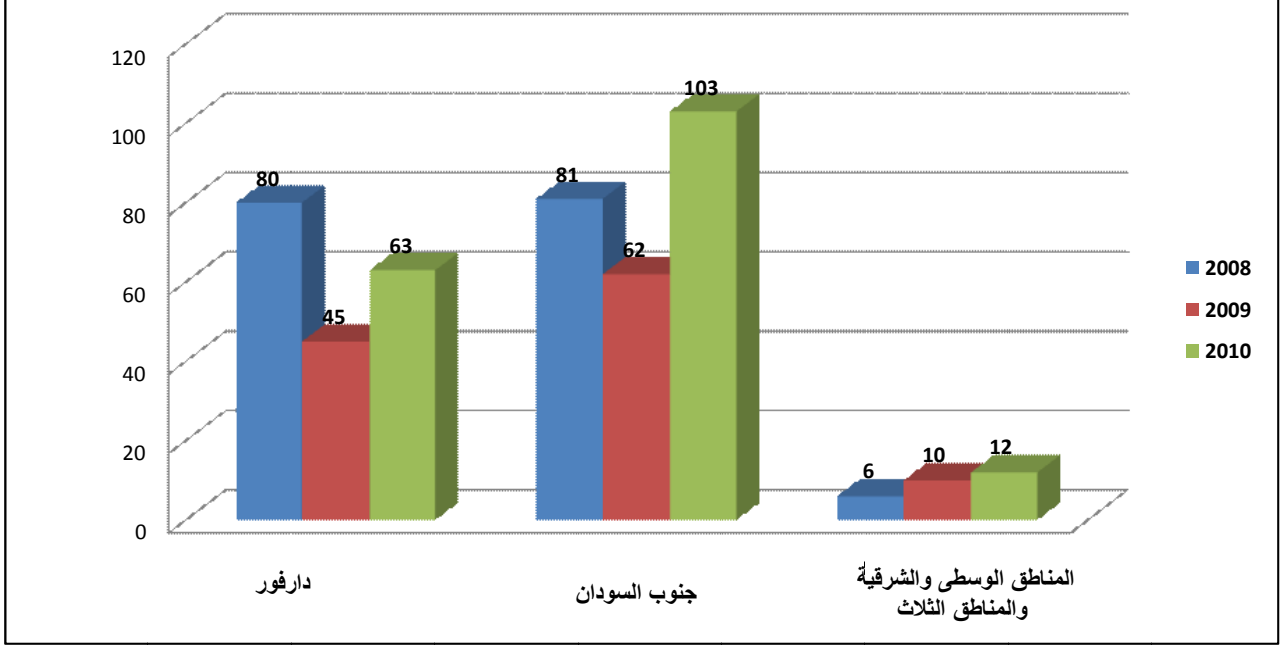

الشكل 5: الحوادث الأمنية الكبيرة التي شملت موظفي البرنامج وممتلكاته في سنة 2010، بحسب المكاتب الإقليمية

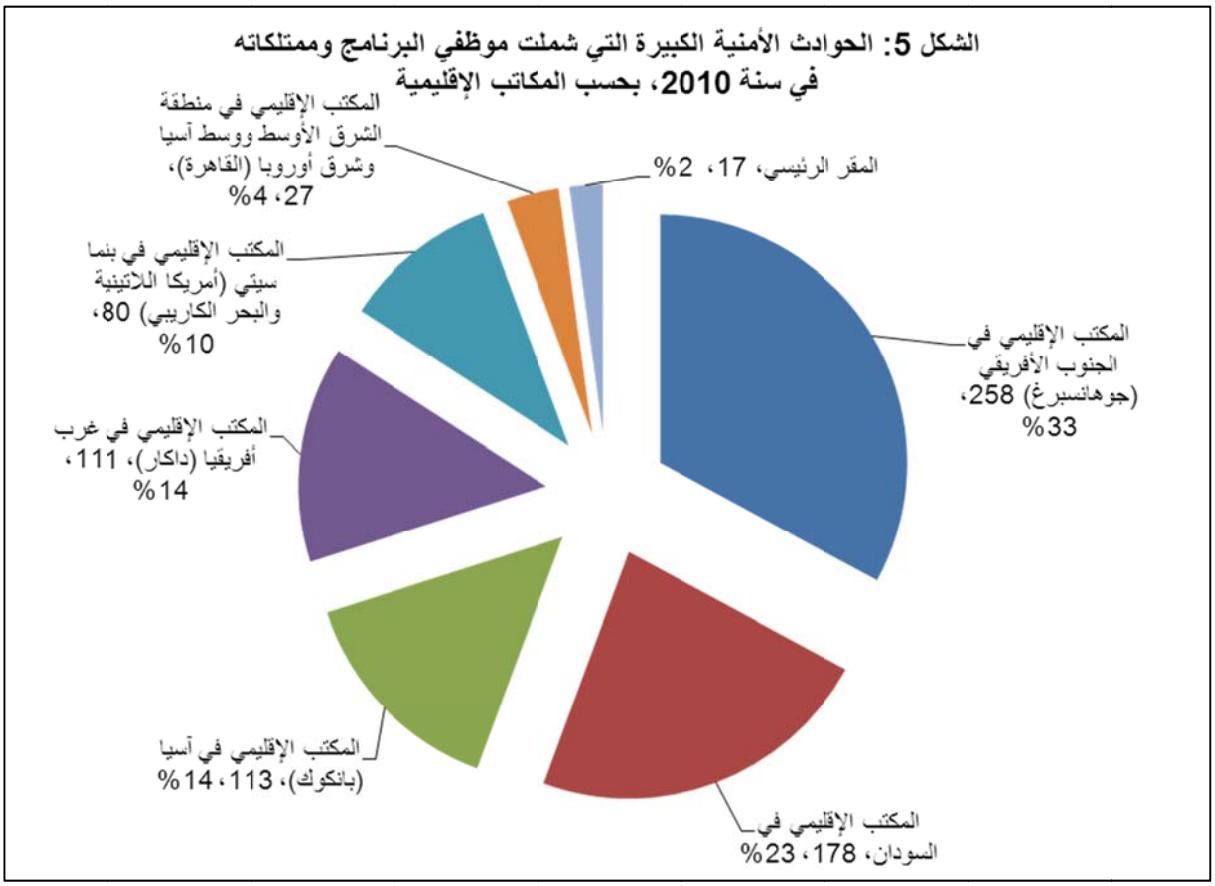

الشكل 6: الحوادث الأمنية الكبيرة التي شملت موظفي البرنامج وممتلكاته في السنوات 2010/2009/2008، بحسب المكاتب الإقليمية

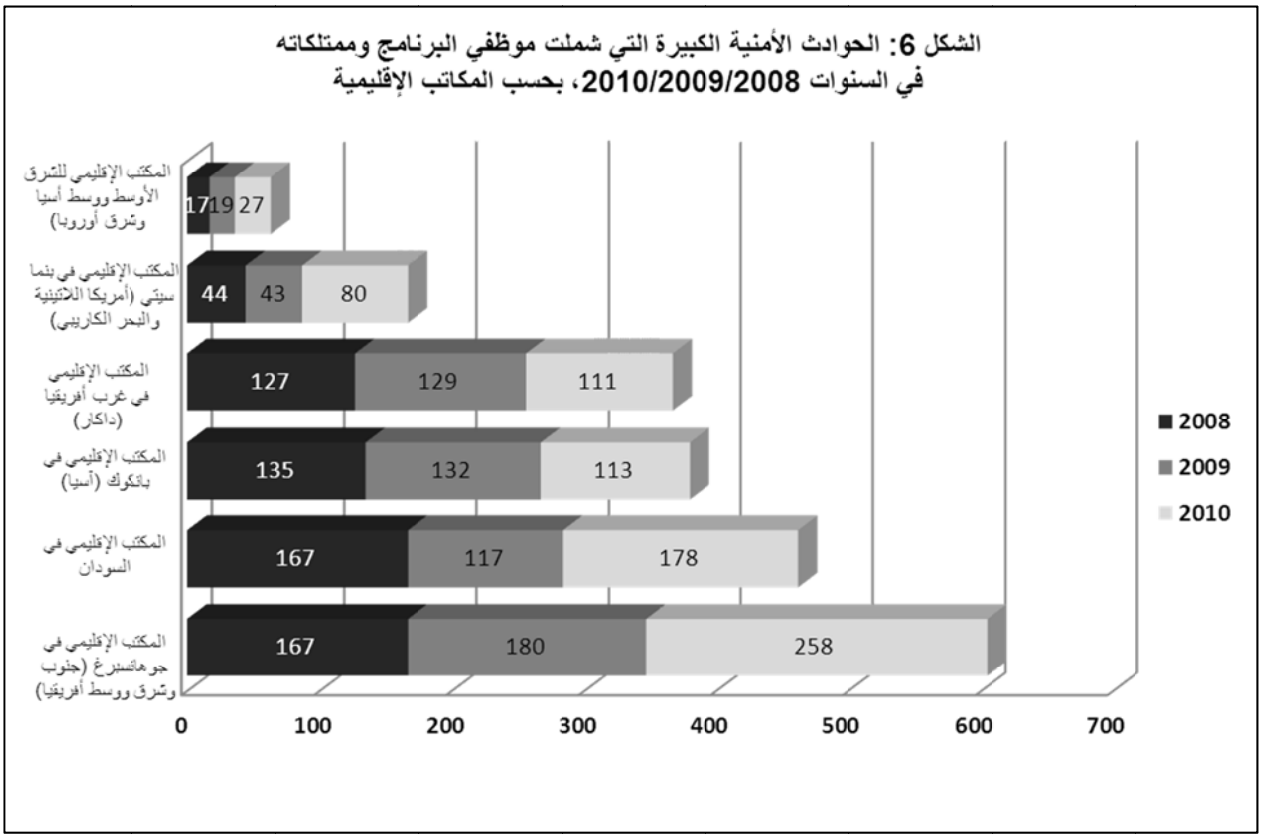

الشكل 7: الحوادث الأمنية الكبيرة التي شملت موظفي البرنامج وممتلكاته
في المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للفترة 2005-2010

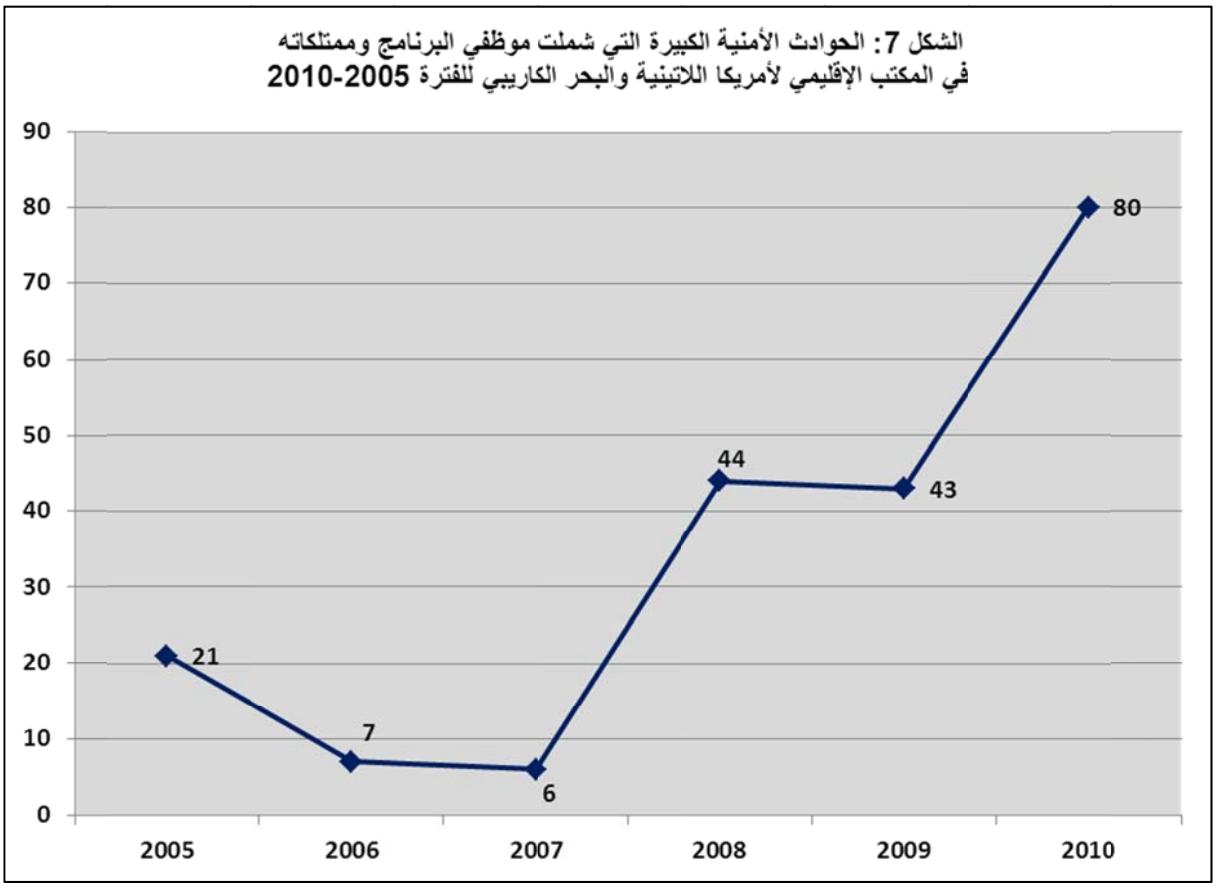

الشكل 8: الحوادث الأمنية الكبيرة التي شملت موظفي البرنامج وممتلكاته
في السنوات 2010/2009/2008، النسب بحسب المرحلة الأمنية للأمم المتحدة

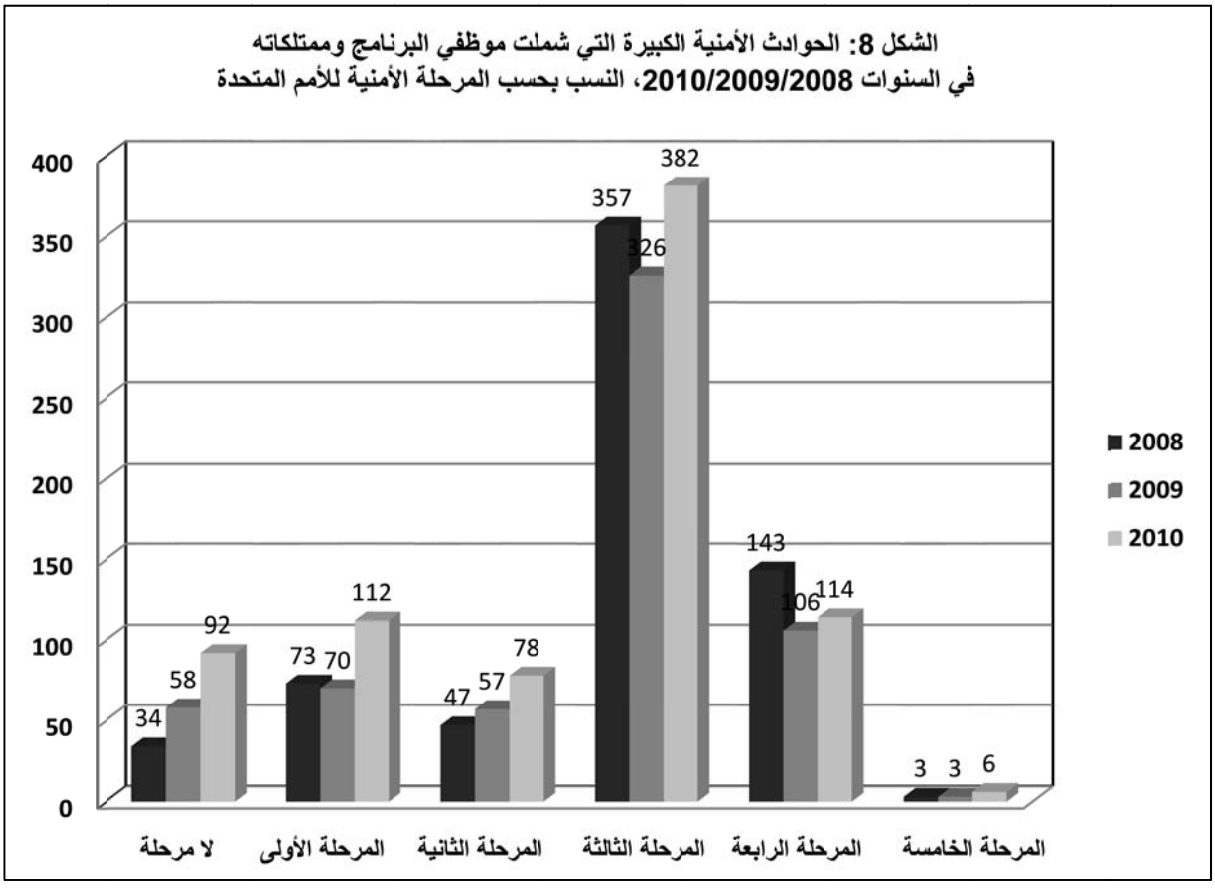

الشكل 9: الحوادث الأمنية الكبيرة التي شملت موظفي البرنامج وممتلكاته في سنة 2010: الجرائم المتعلقة بالممتلكات

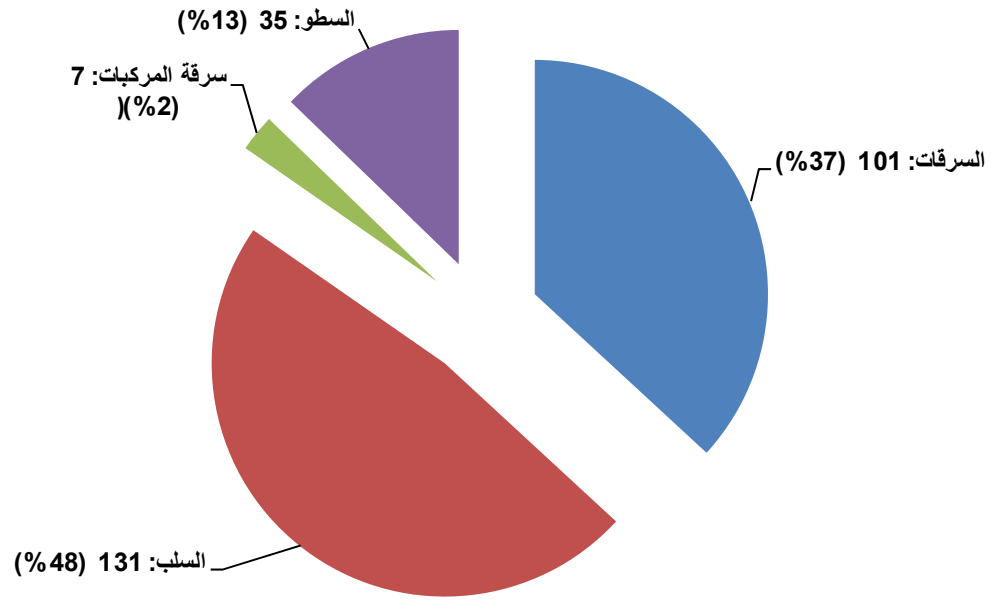

الشكل 10: الحوادث الأمنية الكبيرة التي شملت موظفي البرنامج وممتلكاته للفترة 2005-2010: الجرائم المتعلقة بالممتلكات

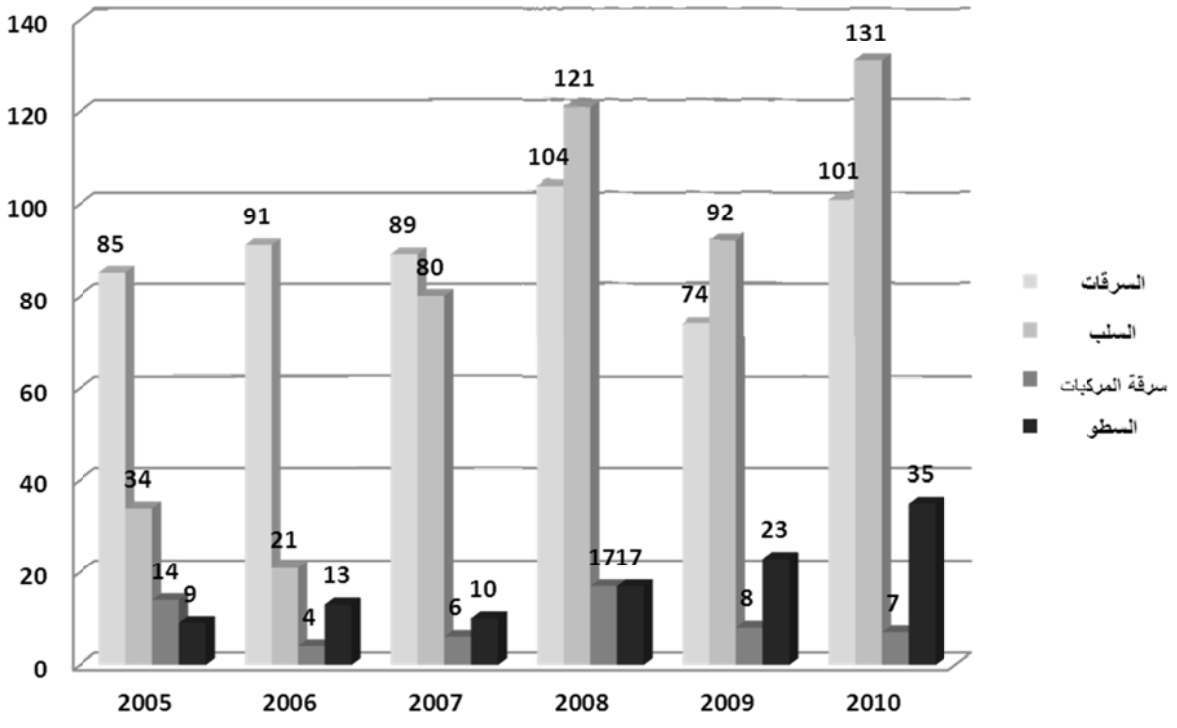

الشكل 11: الحوادث الأمنية الكبيرة التي شملت موظفي البرنامج وممتلكاته للفترة 2005-2010: نسبة الموظفين الدوليين والمحليين المتأثرين

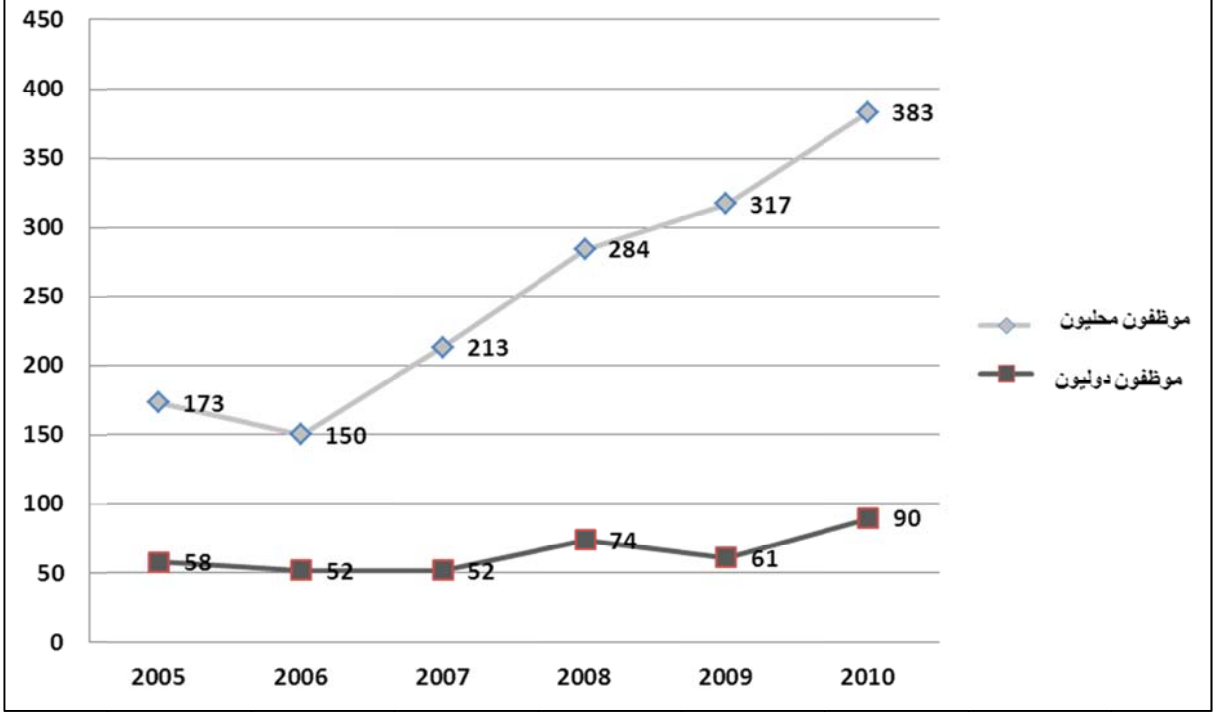

الشكل 12: البلدان التي شهدت أكبر عدد من الهجمات على الشاحنات الشركات المتعاقدة في سنة 2010

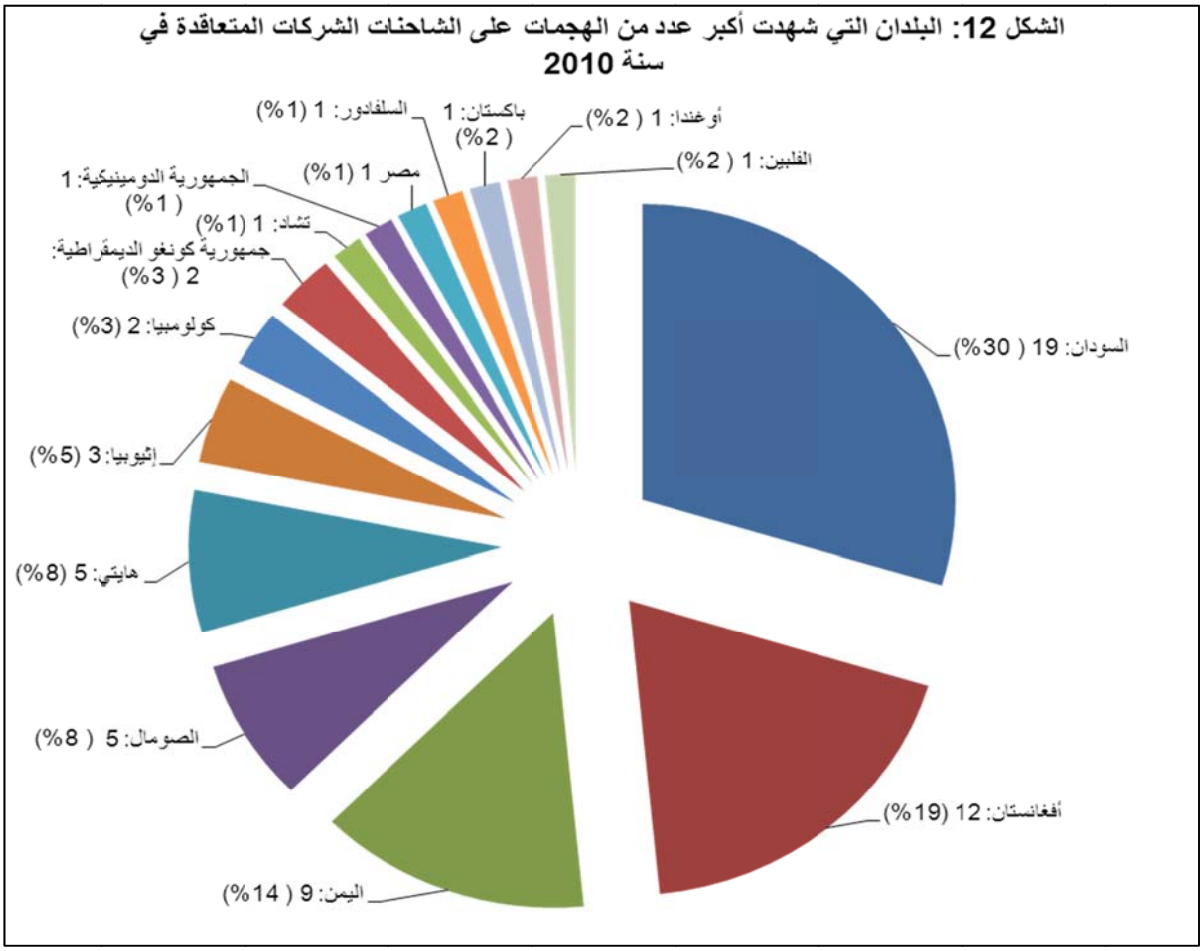

الشكل 13: البلدان التي شهدت أكبر عدد من الهجمات على شاحنات الشركات المعاقدة في السنوات 2010/2009/2008

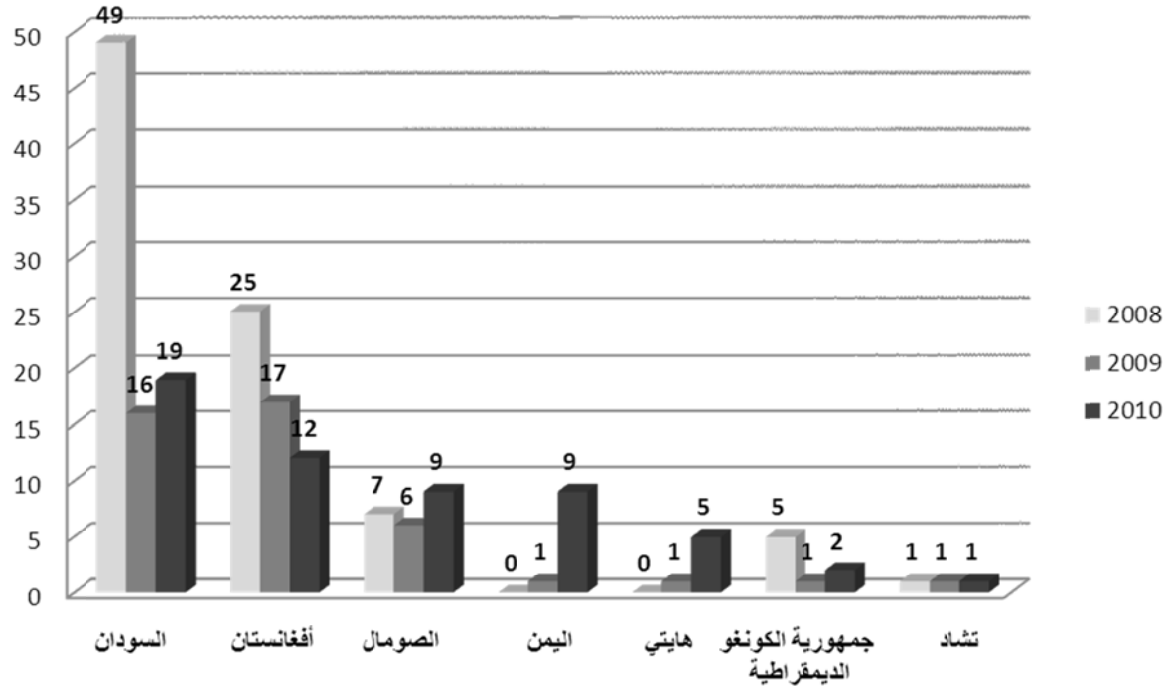

الشكل 14: حوادث السير التي شملت موظفي البرنامج وممتلكاته للفترة 2005-2010

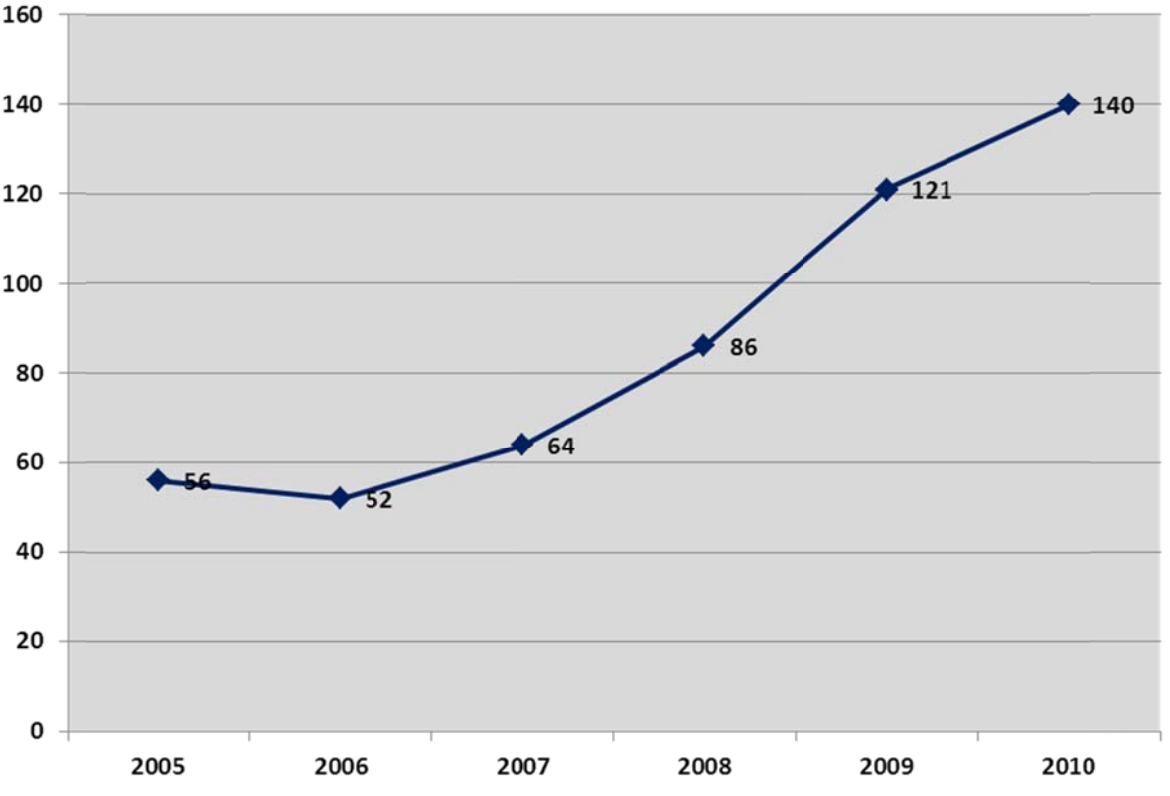

الشكل 15: حوادث السير التي شملت موظفي البرنامج وممتلكاته في السنوات 2010/2009/2008، بحسب المكتب الإقليمي

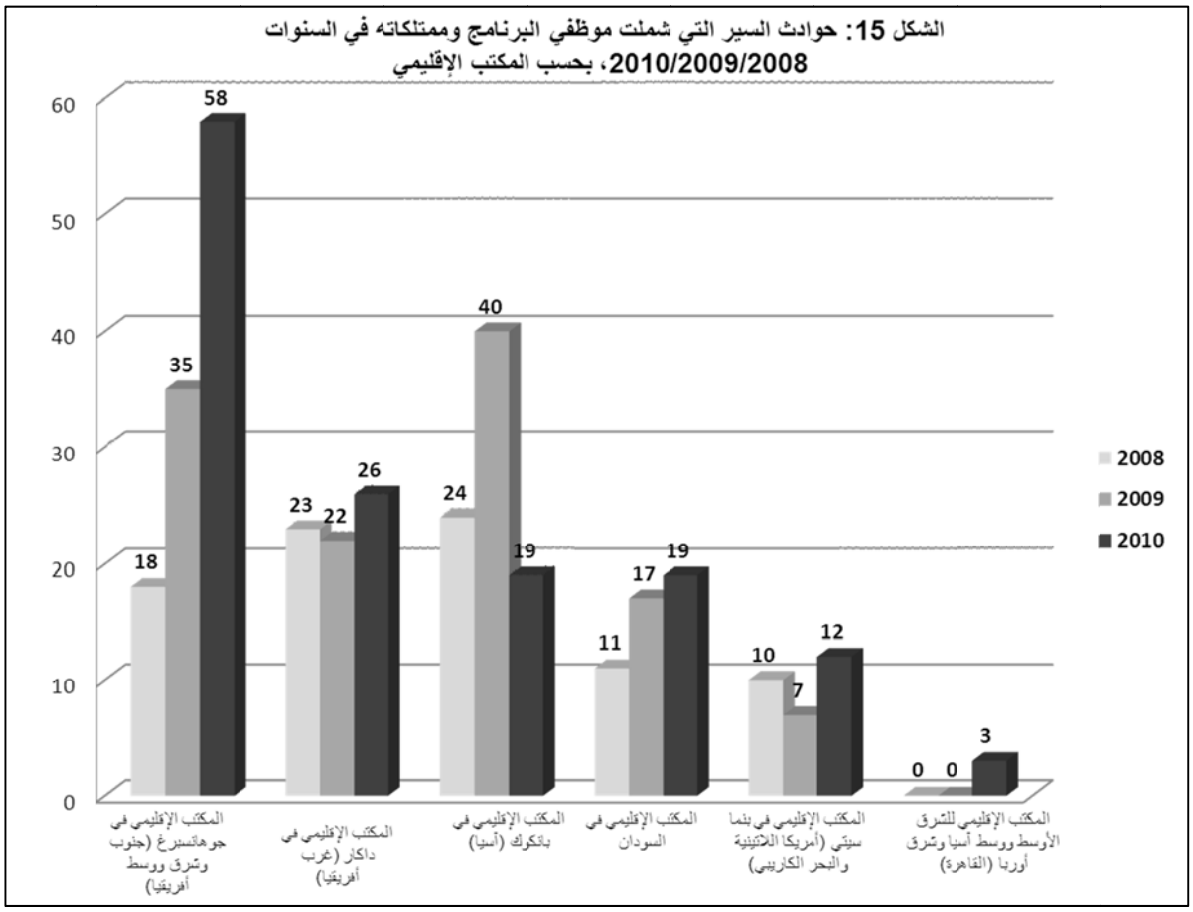

الشكل 16: حوادث السير التي شملت موظفي البرنامج وممتلكاته للفترة 2005-2010، بحسب نوع الحادث